



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة:

دور السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر (1999-2015) -

تحت إشراف الدكتور:

- نور الدين شتوح

من إعداد الطالبتين:

- سناء مومني

- وفاء فارح

جامعة العربي التبسي - تبسة
نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:
Univer... BESSA

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الوردي مشير	أستاذ مساعد أ	رئيسا
نور الدين شتوح	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
محمد الصالح عزيزي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



الرقم التسلسلي:/ 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة:

دور السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية

-دراسة حالة الجزائر(1999-2015)-

تحت إشراف الدكتور:

نور الدين شتوح

من إعداد الطالبتين:

- سناء مومني

- وفاء فارح

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ مساعد أ	الوردي مشير
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ب	نور الدين شتوح
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد أ	محمد الصالح عزيزي

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا

فادعوا له"

واقترءوا بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذ المشرف: نور الدين شتوح

الذي ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد رغم ظروفه الصحية ندعو الله أن يديم عليه

الصحة والعافية

ونوجه شكرنا أيضا إلى الأستاذ سمير آيت يحيى على مساعدته القيمة وعلى حسن

استقباله لنا

إلى كل زملائنا وزميلاتنا

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة أو نصيحة أو دعوة

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة

هذه المذكرة والحكم عليها وإثرائها بأرائهم السديدة



قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية
03	المطلب الأول: مراحل تطور مفهوم التنمية وأهدافها
05	المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية
07	المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
09	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
09	المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية
12	المطلب الثاني: نظريات التنمية المعاصرة
14	المطلب الثالث: تقييم نظريات التنمية الاقتصادية
17	المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
17	المطلب الأول: المقصود بالتمويل وأهميته
18	المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية
20	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: السياسة المالية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية

25	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
27	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
29	المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية
31	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
31	المطلب الأول: النفقات العامة
34	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
35	المطلب الثالث: الميزانية العامة
37	المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
38	المطلب الأول: السياسة المالية ضمن سياسات عديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية
43	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
47	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2015)	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)
50	المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)
52	المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)
54	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية في الجزائر (1999-2015)
57	المبحث الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر
57	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
59	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
61	المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)
62	المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية
62	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1999-2015)
68	المطلب الثاني: تطور معدل البطالة في الجزائر (1999-2015)

70	المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر (1999-2015)
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة العامة
79	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
50	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	01
52	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	02
54	رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	03
58	التوزيع القطاعي لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	04
60	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	05
61	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	06
63	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	07
65	تطور الهيكل الناتج خلال الفترة (1999-2015)	08
68	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	09
70	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	10

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
45	آلية عمل سياسة مالية توسعية	01
46	آلية عمل سياسة مالية انكماشية	02
55	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	03
64	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	04
69	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	05
70	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)	06

المقدمة العامة

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وبفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على مختلف المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن مالها من دور في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو.

وبفضل التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه. ويمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أوفي تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

كما أن التمويل يعتبر العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية بمختلف أشكاله الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية الذي يمكن أن يضمن تحقيق الاستخدام الكامل والكفاء للموارد ومن خلال التأثير في تخصيص الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتباره أهم هدف تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه.

وقد تبنت الجزائر سياسة مالية جديدة في العشرية الأخيرة قصد التحكم في المؤشرات الحقيقية للتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة النفقات العامة والتخفيض من حجم الضرائب، وتمثلت هذه السياسة أساسا في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ومخطط دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. الإشكالية

تمت الإشارة في هذه الدراسة إلى مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2015)، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة وضعت

خطة خماسية لدعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تفادي تداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على أسعار البترول، وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل استطاعت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ومن أجل الإحاطة بالتساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هي آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على السياسة المالية؟
- ما هي أهم دعائم نجاح التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2. الفرضيات:

على ضوء ما تم عرضه سابقا يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) من خلال مختلف أدواتها وسياساتها المنتهجة.

يتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

- ساهمت أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطرح بواسطة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعلاج الإختلالات في الدول النامية، لا تساهم في علاج تلك المشكلة بقدر ما تحقق أغراض وأطماع تلك المنظمات في الدول النامية.
- من أسباب نجاح التنمية الاقتصادية ترشيد واتساع النفقات.

3. أهمية البحث

تتمحور أهمية هذا البحث بشكل رئيسي حول تركيبة العناصر الآتية:

- إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يفترض مراعاة عدة معايير، ومع تطور الدولة والوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطور علم المالية. من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الذي يبحث عن جملة الوسائل المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- على السياسة المالية أن توازن موازنة الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

- تكوين ثروة كافية ومستدامة لتحضير مرحلة ما بعد البترول.

4. أهداف البحث

تتجلى الأهداف المرجوة من هذا البحث:

- إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.
- إظهار مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام التغيرات الدولية في أسعار البترول.
- معرفة تطور الميزانية العامة للدولة من خلال الإيرادات والنفقات.
- الكشف عن السياسة المالية المناسبة التي تحقق الأهداف الاقتصادية العامة.

5. أسباب اختيار الموضوع

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب ودوافع جعلته يتمسك بموضوع بحثه منها الذاتية ومنها الموضوعية. تتمثل الأسباب الذاتية في ميولات الباحث للخوض في المواضيع العلمية التي لها مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية وكل ماجد في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة. أما الأسباب الموضوعية تكمن في مشكلة تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي الذي بفضلته تحقق الجزائر معدلات نمو مرتفعة. إلا أنها شهدت أزمات مالية عدة نتيجة انخفاض أسعار البترول (الأزمة البترولية سنة 1986، وكذلك سنة 2008، وأزمة 2014).

- محاولة معرفة أهمية أدوات السياسة المالية ومدى فعاليتها في تمويل التنمية الاقتصادية.

6. منهج البحث

تبعاً لطبيعة ومتطلبات الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بقصد توضيح المفاهيم وتحليل أبعاد الموضوع، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2015) بالاستعانة ببعض الإحصائيات والجداول والأشكال المأخوذة من مصادر مختلفة ومتنوعة.

7. هيكل البحث

من خلال ما ذكر سابقاً، ولكي تستوفي الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول.

يتناول الفصل الأول التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ثلاث مباحث، يعرض المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيخص نظريات التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني يخصص لدراسة السياسة المالية وذلك من خلال ثلاث مباحث، اهتم المبحث الأول بالإطار العام للسياسة المالية في حين يخص المبحث الثاني أدوات السياسة المالية، أما المبحث الثالث يخص دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يتناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي حول السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2015)، إذ يهتم المبحث الأول بتطور السياسة المالية في الجزائر، أما المبحث الثاني فيهتم بالبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر، في حين المبحث الثالث يعالج أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي دراسة حديثة نسبياً، وفرع جديد ومهم من فروع علم الاقتصاد، ظهر بوضوح في منتصف القرن العشرين مع تنامي حركات الاستقلال الوطني للعديد من الدول النامية، لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغيرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

حيث يجب تعيين السياسات المناسبة في شتى المجالات لأن ذلك يعتبر المهمة الأساسية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

والوصول إلى هذا الهدف يتطلب توفير مجموعة من مصادر التمويل لهذه العملية المعقدة والشاملة، علماً أن الوسائل المتاحة لتمويل عملية التنمية تكون إما على المستوى الداخلي من خلال المصادر المحلية المتاحة، أو على المستوى الخارجي من خلال مصادر خارجية.

وعليه من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث الموالية:

_ مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

_ نظريات التنمية الاقتصادية

_ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوماً ومحتوى وتعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي اهتم بها الاقتصاديون بشكل كبير نظراً لأهميتها في تقدم المجتمعات باعتبار أنه من أهم أهداف كل اقتصاد تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها.

المطلب الأول: مراحل تطور مفهوم التنمية وأهدافها

يمكن تمييز أربع مراحل من رئيسية لتطور التنمية ومحتواها في العالم من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر كما أن لها العديد من الأهداف التي تختلف باختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أولاً: مراحل تطور مفهوم التنمية

تتمثل هذه المراحل في:¹

1- **التنمية بوصفها ردعاً للنمو الاقتصادي:** تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف القرن السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

2- **التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** غطت هذه الفكرة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كانت تقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة. واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج بيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم المشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع.

3- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم

¹. عثمان محمد عتيق، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة. فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،

بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

4- التنمية المستدامة: منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية، عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك، ونشر لأول مرة عام 1987. وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهذه المشكلات هي: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.¹

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر المطلق² وعرفت أيضا التنمية الاقتصادية على أنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدار الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة الاقتصادية.³

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:⁴

1- إشباع حاجات المجتمع: التنمية الاقتصادية إلى جانب مختلف أهدافها فهي أيضا إنسانية الهدف وتسعى إلى إشباع حاجات المجتمع وتحقيق آماله من خلال سعيها إلى تحسين أوضاع حياة مختلف أفراد المجتمع.

¹ المرجع نفسه، ص 21.

² أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 281.

³ الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 06.

⁴ رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

2- **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** تعطي الدول النامية الأهمية الكبيرة لزيادة الدخل القومي الحقيقي، ذلك لأن زيادته من أهم الأهداف لهذه الدول باعتبار أنها لا يمكن أن تتخلص من انخفاض مستوى المعيشة تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلى زيادة الدخل الحقيقي.

3- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة أن أغلب الدول النامية تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى إختلالات في توزيع الدخل والثروات خاصة أنه في بعض الحالات تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي، التعليمي والمعيشي.¹

4- **التوسع في الهيكل الإنتاجي:** تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، ذلك لأنه يجب على الدولة التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وكذلك بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمتد هذه الأخيرة الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة من أجل زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه قدر المستطاع.²

فمن المعلوم أن المفهوم الوضعي للتنمية الاقتصادية يشير إلى نوعين رئيسيين من الأهداف فالأول يتعلق بتحسين مستوى الدخل الفردي الحقيقي والثاني يتعلق بتحسين مستوى العدالة في توزيع الدخل.³

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

أن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها والتي تتمثل في تراكم رأس المال، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، الموارد البشرية.

01- **تكوين رأس المال:** إن النظرية الاقتصادية ركزت في معظم ما يتصل منها بالتنمية على أهمية عملية التكوين الرأسمالي في تحقيق التنمية، والتي تتمثل في رأس المال المادي الذي تمثله كافة الأصول الرأسمالية (آلات، معدات، وغيرها)، والتي تستخدم لأغراض إنتاجية. وعملية تكوين رأس المال تتحقق من خلال الاستثمار، والذي يتطلب توفر قدر مناسب من الادخارات الحقيقية (العينية)، والتي ينبغي توجيه استخدامها في الاستثمار بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك، وكذلك ضرورة وجود قدر من

¹ - المرجع نفسه، ص 19.

² - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1997، ص ص 56، 58.

³ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 145.

الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل عملية التكوين الرأسمالي التي يمثلها الاستثمار، وأن يرافق ذلك وجود مؤسسات وأجهزة قادرة على تعبئة المدخرات وتجميعها وتوفيرها للمستثمرين.¹

02- الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الخالق الطبيعية وتعرف الموارد الطبيعية بأنها الأرض بمعناها الواسع والتي تشمل سطح الأرض وما عليها وما في باطنها، وهي من صنع الخالق يتدخل الإنسان فقط في الكشف عنها في الأوقات المناسبة لاستغلالها.²

03- التكنولوجيا: تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده، وأن التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر من بينها:³

- براءات الاختراع والعلامات التجارية.

- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل، وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية.

- المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم.

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة منها المكائن والآلات والمعدات وغيرها.

04- الموارد البشرية: حيث أن الموارد تلعب دورا مهما في التنمية، وهنا دور الموارد البشرية تتمثل في الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر، وقد يكون من المناسب أن تشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد والتي من الممكن أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية لتحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وأن السلطات المسؤولة عن تخطيط الموارد البشرية ينبغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن

¹. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 466.

². إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 15.

³. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 468، 469.

المناسبة ووفقا لمقتضيات الخطة أو المشروعات المعنية للحصول على أقصى كفاية إنتاجية لهذه المشروعات.¹

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تتبع البلدان توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك لا تتناسب نفس الإستراتيجية مع جميع الظروف الاقتصادية، فهناك إستراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن.

أولاً: إستراتيجية النمو المتوازن

إن هذا الفريق الذي يؤيد إستراتيجية النمو المتوازن يرى أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملاً لكافة القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك نتيجة لوجود تشابك بين هذه القطاعات المختلفة لأن كل قطاع يمثل سوقاً لمنتجات القطاع الآخر من أجل إحداث تغيير كبير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها.²

تدعو فكرة الدفعة القوية إلى ضرورة قيام الدولة بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في مشروعات رأس المال الاجتماعي وفي الصناعات الاستهلاكية الحقيقية التي تتكامل مع بعضها وتساعد على الانتقال من المجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي. كما تركز إستراتيجية النمو الذاتي لنيركسه على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بحيث لا يؤدي تخلف القطاع الزراعي إلى وجود عقبات أمام نمو القطاع الصناعي.³

فقد كان رونشتين رودان أول من تناول فكرة الدفعة القوية دون أن يستخدم لفظ النمو المتوازن في مقال له عن الصناعة في دول جنوب وشرق أوروبا عام 1934. ومن أهم الحجج التي يستند إليها الأسلوب الشامل في التنمية أو ما يسمى أسلوب الدفعة القوية ما يلي:⁴

- وفرات الحجم الكبير.

- كبر الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية.

¹ .بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي . دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية. دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 114، 115.

² .حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص86.

³ . هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 163.

⁴ .إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق . النظريات، الاستراتيجيات، التمويل . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 172، 174.

- ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وتشمل توجيه التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، ومن أهم المبررات لإتباع إستراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعة وكبيرة بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول.

ومن المؤيدين لإستراتيجية النمو المتوازن أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاسترداد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.¹

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد السياسيين لهذه النظرية نجد هيرشمان حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن وذلك لكون أن عدم التوازن يحرك قوى التغيير وبالتالي الدفعة القوية مركزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.²

إن أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن يرى أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير المتوازن.³

¹ بشار يزيد الوليد، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

² أحمد يوسف دودين، التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 165، 166.

³ حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص 87.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

إن التعرف على الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف الاقتصادي في الدول النامية في الوقت الحاضر لا بد أن يستند إلى الإلمام بحلقات الفكر الاقتصادي التي تضمنت نظريات التنمية الاقتصادية عبر مراحل هذا الفكر، وإن اكتمال ونضج الفكر الإنساني على مر الزمن ما هو إلا امتداد بعض الأفكار أو تطورها على وجه مثمر، فهناك نظريات الجيل الأول ونظريات التنمية المعاصرة.

المطلب الأول: نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية

وتسمى أيضا نظريات الجيل الأول، ومن أهم سمات نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أنها جاءت لتحلل أوضاع الدول النامية، وكان السبب الذي وراء ذلك الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول النامية هو كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

أولا: نظرية الدفعة القوية لرودان وروزنشتين

قدم روزنشتين - رودان فكرته عن الدفعة القوية بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إذا كان عدلا من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى في العالم.

بعد أن رفض روزنشتين - رودان الأسلوب التدريجي للتنمية ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية.¹

ثانيا: نظرية النمو عند هارود دومار

يبحث كل من هارود ودومار بتقرير الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتقطع في الدخل القومي، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفقا لتحليلهما، غير أنهما يشددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية ويزيد من الناحية الأخرى قدرة الاقتصاد الإنتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال، وقد اتجه الكلاسيك إلى تركيز الاهتمام على ناحية القدرة على تجميع رأس المال.²

¹.. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية - قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص 118.

² عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 55.

ولكنهم اعتبروا الطلب الفعال على الناتج من قبيل تحصيل الحاصل في حين كان تركيز كينز على ناحية مشكلة الطلب الفعال مع إهمال ناحية مشكلة القدرة رغم أن التحليل الكينزي اللاحق أدخل تحسينا على ما سبق باهتمامه بمشكلة علاقة الادخار والاستثمار.

إلا انه لم يتناول المشكلة طويلة الأجل المتعلقة بتزايد القدرة الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار، ولذلك يراعي هارود - دومار ناحيتي عملية الاستثمار وهما القدرة الإنتاجية والطلب الفعال.¹

ثالثا: نموذج فائض العمالة لآرثر لويس

إن الافتراض الأساسي الذي يركز عليه تحليل لويس هو (وجود عرض غير محدد من العمل) في البلدان المتخلفة، والمقصود هنا العمل غير الماهر، إلا أن الافتراض هذا لا ينطبق على بعض الدول التي تعاني من نقص حاد في قوة العمل ولكنه يصح بالنسبة لبقية البلدان وخاصة في آسيا، وفي ظل ما سبق فإن عملية التنمية يمكن أن تجري عن طريق:²

- استثمار رؤوس الأموال في القطاع الرأسمالي.
- الاستعانة بالعمل المتوفر في قطاع الكفاف.

رابعا: نظرية النمو المتوازن لراجنر نيركسه

نادى بها السويدي الشهير راجنر نيركسه، وهي امتداد لنظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن يتطلب توزيع الدفعة القوية من الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، وكذلك يتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة.

نظرية النمو المتوازن قد تم معالجتها من قبل روز نشيتين وآثر لويس وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة.³

خامسا: نظرية سولو

وهو يمثل أحد النماذج النيوكلاسيكية، ويعد نموذج سولو امتدادا لنموذج هارود دومار حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود دومار عن طريق

¹- المرجع نفسه، ص 55.

²- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 166، 167.

³- عصام عمر مندور: مرجع سابق، ص 60.

إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثابت وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معاداة النمو الاقتصادي والذي يظهر أثره النمو في الأجل الطويل نتيجة لتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا¹.

سادسا: نظرية ميردال

يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافئ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم إحباطها، وبني ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الإقليمية في الإطار الدولي والقومي، ونادى بأن يكون منهج الرخاء لكل الشعب هدف نهائي سواء للجهد الخاص أو السياسة العامة.

سابعا: نظرية لبنشتاين

يؤكد لبنشتاين على أن الدول النامية تعاني من خلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، وتعني هذه النظرية أن الفقر ينجب فقر، وتعتمد هذه الطريقة على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس الذي يعمل على وجود عدة عناصر ملائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأنه يوجد نوعين من الحوافز²:

- حوافز صفرية: وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي.
- حوافز إيجابية: وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية.

ثامنا: نظرية مراحل النمو لروستو

بعيدا عن بيئة الفكر العقيم إلى حد ما والتي نتجت عن الحرب السيادية الباردة التي امتدت من عام 1950 وحتى عام 1960 ونتيجة للتنافس بين الدول المستقلة حديثا جاء نموذج مراحل النمو في التنمية. فبالإشارة إلى نظرية روستو فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول. فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات هي:³

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. النظريات. السياسات. التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م. ص ص 145، 146.

² عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

³ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص ص 124، 125.

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاندفاع نحو النضج.
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير.

تاسعا: نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن مع جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ووفقا لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة تعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.¹

المطلب الثاني: نظريات التنمية المعاصرة

حاول العديد من المحللين أن يطبق نظريات أساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم.

أولا: نظرية أنماط التنمية لهوليس تشينري 1979

قدم تشينري نموذجا آخر بعد نموذج آرثر لويس في التغيير الهيكلي وأسماه "التغيير الهيكلي وأنماط التنمية" وهو من النماذج المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية لدول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التصرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على الظروف الخاصة بها.²

الفرق بين نماذج التنمية ونموذج لويس، أنها لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية بل تعتبره شرط ضروري ولكنه غير كافي، بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري وتتطلب عملية التحول مجموعة من التغييرات الداخلية.

¹ - عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 66.

² - المرجع نفسه، ص ص 67، 68.

ثانياً: نظرية النمو الحديث

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول للنظرية التقليدية، ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغييرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري، وعلى ذلك يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغيرات التكنولوجية أو أنه عملية التوازن قصيرة الأجل التي تمثل مدخل الاقتصاد إلى التوازن طويل الأجل لذا لم تكن مفاجئة أن يفشل هيكل هذه النظرية في إمدادنا بتفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم.

إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي ازداد كثافة خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

إن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث ساعد على الإمداد بقوى دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو والتنمية الاقتصادية.¹

ثالثاً: النظرية الراقية للتنمية

تبلور خلال أربعينات القرن الماضي اتفاق في أوساط المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية فقد طور لويس نظرية متكاملة لتنمية الاقتصاديات المتخلفة استناداً على افتراض وجود بطالة مقنعة في الريف، وقد اشتهرت هذه النظرية باسم نموذج الاقتصاد الثنائي وهو النموذج الذي تعرض للإضافة والتعديل بواسطة عدد كبير من الاقتصاديين وقد أشيد بالجهود النظرية الذي بذله لويس في هذا المجال بملاحظة أن لويس قد استطاع بطريقة أقرب إلى الإعجاز أن يستخلص من التحليل الذي كتب عن البطالة المقنعة مجموعة متكاملة من قوانين الحركة للدول المتخلفة.²

يرى لويس أن السبب الأساسي لادخار الدول النامية هذا القدر الضئيل من دخولها القومية يكمن في أن هذه الدول تتميز بقطاع رأسمالي صغير للغاية، ويلاحظ في هذا الخصوص أن قطاع رأسمالية

¹. ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 153، 154.

². أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 77، 78.

الدولة يمكنه أن يساعد في تراكم نسبة أعلى من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص وذلك بسبب إمكانية فرضه لضرائب على القطاع التقليدي بالإضافة إلى ما يتم ادخاره بواسطة القطاع الخاص الرأسمالي.¹

- فرضية التنمية الثنائية:

لقد تزايد استخدام فكرة ثنائية أو الازدواجية في دراسة اقتصاديات التنمية في الآونة الحاضرة، ويستخدم اصطلاح الثنائية هذا ليحسم الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المتخلفة والقطاعات الاقتصادية المتقدمة في الدول النامية.²

ويشتمل مفهوم هذه النظرية على العناصر الأساسية التالية:³

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد.
- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.
- لا تبدي الفوارق بين شقي الظاهرة الثنائية والاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.

المطلب الثالث: تقييم عام لنظريات التنمية الاقتصادية

بعد التعرف على أهم نظريات التنمية الاقتصادية سيتم تقييم هذه النظريات وأبرز ما يميز كل نظرية على الأخرى،

أولاً: تقييم نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية " نظريات الجيل الأول":

والجيل الأول يقصد به الاقتصاديين اللذين جاءوا في فترة ما بين 1940 و1975، واتسم فكر هذا الجيل ببروز تخصص مستقل لاقتصاديات التنمية اهتم ببناء استراتيجيات وتحولات هيكلية، ودور أساسي للدولة وعن طريق التراكم الرأسمالي.

ويتلخص هذا الفكر في النقاط التالية:

¹. المرجع نفسه، ص 79.

². محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية - مفهومها، نظرياتها، سياساتها. الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص148.

³. عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 72.

1- الحاجة لتراكم رأسمالي متسارع لتحقيق التصنيع: فقد ركزت النظريات المختلفة مثل: الدفعة القوية، والحد الأدنى من الجهد والنمو المتوازن والنمو غير المتوازن وكذلك نظريات سولو وهارود دومار على أهمية تعجيل التراكم الرأسمالي لتحقيق مستوى أعلى من متوسط دخل الفرد.

2- فشل تاريخي للسوق ولا بد من دور إنمائي للدولة: اقترنت هذه النماذج بتطبيقات في مجال السياسة الاقتصادية، والإيمان بفشل السوق في الدول النامية، بسبب الأسواق غير الكاملة وغياب القدرات التنظيمية الملائمة، أي أن هذه الدول لا يتوافر لديها نظام سعري جيد، وبالتالي فهناك حاجة لجهة مركزية لتخصيص الموارد، ومن ثم لا بد أن يأخذ القطاع العام الدور القيادي وأن يقوم بدور المنسق والمنظم لتخصيص تلك الموارد.

أ- التباؤم بشأن الصادرات: اعتقد هذا الجيل بأولوية التوجه للسوق الداخلية أو المحلية بسبب اتساع الفجوة بين مرونة الطلب على المواد الأولية والزراعية للدول النامية، ومرونة الطلب على منتجاتها الصناعية، فكان لا بد من الاعتماد على السوق المحلية كمصدر لتوليد النمو وضرورة الرقابة على سعر الصرف، وتبني إستراتيجية إحلال الواردات.

ب- التضخم الهيكلي: يعود التضخم في الدول النامية إلى جمود العرض المحلي أوالى الصدمات الخارجية وهذه نتيجة محتومة لجهود النمو، وأن تبني سياسات الاستقرار الاقتصادي الخارجية، وهذه نتيجة محتومة لجهود النمو، وأن تبني سياسات الاستقرار الاقتصادي سيكون على حساب التنمية ذاتها.

ثانيا : تقييم عام للنظريات المعاصرة " نظريات الجيل الثاني":

ويقصد بهذا الجيل من الاقتصاديين الذين جاءت نظرياتهم في الفترة من 1975م، حتى الآن ويتلخص هذا الفكر في النقاط التالية:

1- أحادية النظرية الاقتصادية الكلية:

أي أن التنمية تعتبر جزء من النظرية والتي تعتبر الأساس في صياغة السياسات، والقيود التنموية لا تعتمد على الشروط الأولية للدول النامية واختلافات السياسات الاقتصادية. فالبلد سيوصف فقيرا ليس بسبب الحلقة المفزعة للفقر بل بسبب فقر سياسته وسوء أدائها والفشل في الأداء الاقتصادي يعود إلى فقر الحوافز وليس إلى عدم الاستجابة، فالاقتصاديين في الدول النامية شأنهم شأن نظائهم في الدول المتقدمة.¹

¹. المرجع نفسه، ص ص 74 - 75.

يعملون وفق مبدأ تعظيم الرشادة الاقتصادية، لذلك فإن نفس النظرية مع تركيز على الحوافز التقليدية والاستقرار، تصلح للدول النامية أيضا.

2- الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى سوء السياسات وليس إلى الصدمات الخارجية:

ويرجع فشل السياسات إلى ثلاث أسباب رئيسية

- التركيز على التراكم الرأسمالي
- الإفراط في توسيع القطاع العام
- تشوه نظام الأسعار بشكل كبير

والحل هم إصلاح نظام الأسعار.

3- المجالات الجديدة للتحليل:

زيادة الاهتمام بالمستوى الجزئي في التحليل بدلا من المستوى الكلي وذلك لاعتقاد هذا الجيل بأهميته وفعالته السياسات المستمدة من التحليل الجزئي مثل سياسات التعريف والدعم وغيرها، كما ساهمت وفرة البيانات مثل ميزانيات الأسرة ورأس المال البشري ... في تعزيز التحليلات الجزئية وزيادة الاهتمام بدراسات الاقتصاد القياسي والتنمية الريفية.

4- نظرية جديدة للنمو:

تنظر للعنصر المتبقي في دالة الإنتاج على انه يمثل تأثيرات العديد من العوامل مثل التحسين في نوعية العمل، وإعادة تخصيص الموارد نحو الاستخدام الكفاء، واستغلال اقتصاديات الحجم وتحسين طرق مزج الموارد، أما في الجيل الأول فينظر إلى العنصر المتبقي باعتباره يمثل التطورات التكنولوجية.

5- اقتصاد سياسي جيد للدولة ونظرية إستراتيجية للتجارة:

فيقصد بالسياسات الجيدة تلك الناجحة بالتحول من التوجه للسوق الخارجية، وبنجاحها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيصها للمشروعات العامة، وإتباعها لآليات السوق، ومعنى ذلك أن تشوهات السوق تصح من قبل الاعتماد على آلية الأسعار الإدارية الحكومية.

6- الاقتصاد المؤسسي:

التركيز على أهمية الأشكال المختلفة للمؤسسات (والتي تعالج على أنها ذات تأثير حيادي في النظرية النيوكلاسيكية) على سلوك مختلف الوحدات.

7- شكل جديد لفشل السوق:

معلومات غير كاملة، وغياب المخاطرة والأسواق المستقبلية وتكاليف المعاملات.¹

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية من أجل تنفيذ الأهداف المخططة، حيث أن تمويل التنمية الاقتصادية ينقسم إلى تمويل داخلي الذي يركز على المصادر الداخلية وتمويل خارجي الذي يعتبر مكملاً للنوع الأول.

المطلب الأول: المقصود بالتمويل وأهميته

أعتبر التمويل عقدين من الزمن أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي، وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولاً أن الفكر السائد في الاقتصاد آنذاك كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية.

أولاً: تعريف التمويل

لقد جاءت العديد من التعاريف للتمويل ثم اختير منها ما يلي:

يعرف التمويل بأنه: توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.²

كما يعرف التمويل بأنه: مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المؤسسات أو الأجهزة الحكومية.³

يعرف التمويل أيضاً بأنه: الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:⁴

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له
- البحث عن مصادر الأموال
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

¹. المرجع نفسه، ص 75-76.

². هيثم عجام، التمويل الدولي، زهران للنشر، عمان، 2006. ص 23.

³ - d- Laurence et autre ; introduction to Financial, management – Mc gratuitiel. Hill book compagnie. new York. 1997. P ; 12

⁴. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.

ثانياً: أهمية التمويل

يعتبر التمويل فرعاً من فروع علم الاقتصاد، وتبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي.

ومن المعلوم أن الوحدات الاقتصادية التي لها عجز هي تلك الوحدات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها في حين أن الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات.

وغالبا ما تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحصل عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ومن ثم تحقيق الرفاهة للمجتمع¹.

ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة لذلك .
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية

تنقسم مصادر التمويل الداخلية إلى شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري والثاني هو الادخار الإجباري ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي²:

أولاً: الادخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليهما القطاع الحكومي.

1- مدخرات القطاع العائلي

وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديده الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتمثل مصادر الادخار فيما يلي:

¹ . محمد البنا، أسواق النقد والمال . الأسس النظرية والعملية، زهران الشرق، عمان، 1996م، ص 19. 20.
² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: مرجع سابق، ص 20.19.

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي

2- مدخرات قطاع الأعمال

يتمثل في الجزء الذي تستقطبه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار، وعندما تسمح فرص مختلفة وتسمى هذه الظاهرة إعادة استثمار للأرباح وإذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجي في القطاع فإن ما تحققه من أرباح هو فائض مخطط.¹

3- المدخرات الحكومية:

وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة أكبر من حجم نفقاتها، وهذا يعني أن رفع مستوى الإنتاج الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي، وأن تخفيض النفقات العامة الجارية بالوقت نفسه بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فعالية من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة فيما يلي:

1- الضرائب: تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة المركزية في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعطي أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها، كما أنها تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم والضرائب المقصودة هنا، توجب حصيلتها لتمويل المشروعات الاستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة.²

¹ - Christian sancit Etienne : macro finance et marches financiers économisa. Paris . 1998. P: 7

². أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 196- 198.

2- القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل: الحروب، وظروف الطوارئ، وبناء السدود والخزانات لتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية ومن المفيد أن تذكر بأن عملية الاكتتاب على القرض ليست عملية سهلة، فقد تواجهها صعوبات كثيرة في البلاد المتخلفة بسبب عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية وضعف الوعي الادخاري وانتشار عادة الاكتناز.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.¹

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الإذخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، فهو يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين.

أولاً: مصادر التمويل الخاصة

وتنقسم بدورها إلى:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تكون هذه الاستثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من أعمال هؤلاء الأجانب وهناك صورة لهذه التدفقات وهي الاستثمار بالمحفظات وتضم القروض والأسهم وغالبا ما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار.²

- **القروض الخارجية:** تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية، ويقصد بها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط معينة.³

¹. المرجع نفسه، ص 198.

². عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، ص 254.

³. المرجع نفسه، ص 239.

ثانياً: مصادر التمويل الرسمية

تتمثل في:

- **المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:** وتمثل المنح والمعونات انتقالاً لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية، وفي حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة، وقد تكون المنح في صورة نقدية وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية.

وتعرف المنحة: بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل. أما المعونات فتجمع بين عنصري المنحة والقرض.¹

- **التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:** أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية.

إن الاقتصاديين الغربيين يؤيدون هذه المنظمات لأن القطاع الخاص في الدول النامية يواجه العديد من العقبات والصعوبات، إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات واتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة.²

- **الاقتراض:** إما من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي FMI أو البنك الدولي IBRD أو الاقتراض من حكومات دول أخرى، أو الاقتراض من البنوك في دول أخرى أو الاقتراض من الأفراد في دول أخرى عن طريق إصدار سندات دين عام تباع في الخارج.³

ويمثل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملاً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع إنتاج سلع الاستثمار داخلياً، ومن ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج، حيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية هاما في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توافر الادخار المحلي.⁴

¹ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 290، 291.

² المرجع نفسه، ص ص 285، 288.

³ إبراهيم طلعت، استراتيجيات التخطيط الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، 2009، ص 212.

⁴ عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 490، 491.

ذلك أن الادخار المحلي قد يكون كافيا إلا أنه لا يمكن تحويله إلى استثمار لندرة موارد النقد الأجنبي أو عدم القدرة على تحويله إلى قدر مقابل من النقد الأجنبي ففي بداية عملية التنمية الاقتصادية يكون عدد السلع المنتجة لا يتميز بالتنوع الكبير، إذ يقتصر على عدد محدود من السلع الغذائية والزراعية.¹

خلاصة الفصل:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وأدى إلى الاستحواذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا التنمية على المستويات الوطنية فقط، بل أيضا احتل الاهتمام بها مكانا بارزا على المستوى العالمي في مؤتمرات الأمم المتحدة، غير أن حصيلة تجارب التنمية في دول العالم الثالث في العقود الماضية لم تكن عند الآمال المعقودة عليها.

تم التطرق في هذا الفصل إلى مصادر التمويل التي تركز عليها التنمية الاقتصادية، وتبين أن التنمية الاقتصادية تركز على الكم والنوع في آن واحد، أما أهدافها فهي عديدة وتدور كلها حول توفير أسلوب الحياة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين مع تحديد مصادر التمويل وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فالتمويل هو العامل الأساسي من أجل تنفيذ الأهداف المخططة، وينقسم إلى تمويل داخلي يركز أساسا على المصادر الداخلية التي يمكن أن تتاح للدولة، أما النوع الآخر من التمويل فهو التمويل الخارجي الذي يعتبر مكملا للنوع الآخر.

¹. مرجع نفسه، ص 491.

الفصل الثاني:

السياسة المالية وانعكاسها على

التنمية الاقتصادية

تمهيد

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار وبالطبع فهذا الهدف ليس في الإمكان الوصول إليه تلقائياً دون اللجوء إلى سياسات أخرى، كالسياسة المالية والنقدية حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لأن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، ومنذ عام 1929م، أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع لوحدها أن تحقق كافة هذه الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

حيث أن اختيار أساليب السياسات الممكن إتباعها هو أمر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها،

وعليه من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

- الإطار العام للسياسة المالية.

- أدوات السياسة المالية.

- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل حيث بدأت بالطبعيين ومن بعدهم التقليديين، ثم جاء الفكر الكينزي على إنقاذ أفكار التقليديين بمفهوم جديد وهو السياسة المالية المتدخلة.

أولاً: مفهوم السياسة المالية

تعددت تعريفات السياسة المالية نظراً لأهميتها سواء للدولة أو الفرد حيث يمكن التعرف على السياسة المالية من خلال التعاريف التالية:

- السياسة المالية هي السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، وابتعاد التأثيرات الخارجية على الدخل والإنتاج والاستخدام.¹

- يعرف الاقتصاديون السياسة المالية بأنها استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية على المستوى القومي.²

- وتعرف أيضاً السياسة المالية أنها أدوات الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة والمتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحمل عليها من ناحية أخرى.³

¹. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص 335.

². حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 229.

³. Philip-A-Klein, the management, of market-oriented economies :a comparative perspective, Wordsworth the publishing company, california, p :176

- كما تعرف أيضا أنها استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في تنمية واستقرار الاقتصاد والدخل والإنتاج والتوظيف.¹

ثانيا: مراحل تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحث عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل، المرحلة الأولى تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية العامة المحايدة والمرحلتين الثانية والثالثة تتعلقان بأفكار الاقتصاديين المحدثين عن المالية المتدخلة والموجهة، سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة، أو التخطيط المالي.

1- السياسة المالية عند الاقتصاديين التقليديين (المالية العامة المحايدة)

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر ومن قبلهم الطبيعيون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع فقد كان من الأفكار التي سادت عند هؤلاء وعلى الأخص التقليديين، أي أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظيف، ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون ومن سبقهم من الطبيعيين بمبدأ وحدة السياسة المالية، وبالتالي حصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد عناصر ماليتها كل أثر فعال على الاقتصاد القومي، ويجد ما تقدم تفسيره في نظرتهم إلى الدولة على أنها تعتبر أساسا منظمة سياسية بحتة.

وحتى في المجال فهي مقيدة إذ كانت كما يقول الطبيعيون مشرعا وليس صانع تشريع بمعنى أن دورها ينحصر في تحويل القواعد القانونية المعنوية التي يقوم المجتمع بنفسه بتكوينها من خلال أعرافه وعاداته إلى قواعد موضوعية ملزمة.²

2- السياسة المالية عند المحدثين (المالية الوظيفية أو المعوضة في الاقتصاديات الرأسمالية)

لقد كشفت الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة 1929م، عن عجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياد الدولة بمواجهة الأحداث

¹. محمد حلمي الطواي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص ص 8، 9.

². عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 44، 45.

الاقتصادية والمالية في المجتمع، مما دفع الاقتصاديين إلى الخروج عملياً على تلك المبادئ والأسس حيث طلبوا من الدولة أن تتجلى عن موقعها السلبي إزاء الأحداث الاقتصادية، وفتح الباب لمناقشة الفكر المالي الكلاسيكي على مصراعيه وبعد أن هاجم كينز قانون ساي القائل (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) وأشار إلى أن الطلب هم منشأ العرض، إذ حين يطلب الأفراد السلع فيسرع المنتجون في إنتاجها ويستخدمون اليد العاملة والمواد الأولية، وأشار كينز إلى احتمال نقص الطلب عن العرض وما يسببه هذا النقص من قلة الإنتاج والاستغناء عن عوامل الإنتاج المادية والبشرية وظهور البطالة.

إزاء هذا التطور لم يقتصر دور الدولة العامة على تغطية نفقات الدولة وتوزيعها بين الأفراد، وإنما استخدمت كأداة للتدخل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أهداف ومهمات جديدة.

وبهذا فإن علم المالية العامة هو العلم الذي يدرس نشاط الدولة طالما أنها تستخدم أدوات ووسائل الفن المالي وترتب على ذلك ما يلي:¹

- اتساع نطاق المالية العامة

عمل المفهوم الحديث على التوجيه البدائي مع العمل على تطويره وأخذت الدولة تستعمل الأدوات المالية كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية عن طريق تدخلها.

- تغيير الوسائل المالية

لقد ترتب على استخدام الفنون المالية بقصد تحقيق أهداف اقتصادية إلى جانب وظيفتها كأداة لجمع المال، إذ تطورت طبيعة هذه الوسائل وقد أدى استخدام الفنون المالية كأداة للتدخل إلى انعكاسات على الفنون المالية نفسها كما أن الوسائل تغير الهدف، حيث أن تغير الهدف يؤثر في الوسائل ويعدلها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد إشباع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتنافس ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وتحقيق الأهداف التالية:

¹. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 43-46.

أولاً: التوازن المالي

ويقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله بلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً استخدام قروض لأغراض إنتاجية وهكذا.¹

ثانياً: التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقتصر لنشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك فينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حدة الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة، يتعادل مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل²

ثالثاً: التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتعيين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعها أقرب إلى العدالة أو المساواة، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.³

رابعاً: التوازن العام

إن التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 118.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 427.

³ مايكل إيد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ الرياض، 1998، ص 142.

المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.¹

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية

تواجه السياسة المالية عدة صعوبات ومشاكل يمكن أن يقع الاقتصاد القومي بسببها في أزمات اقتصادية ويمكن إيجاز هذه الصعوبات فيما يلي:²

1- مدى تقديم المؤسسات العامة وكفاءتها

من المعروف أن المؤسسات العامة تقوم بإعداد موازنتها السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقسيم لمفردات تلك الموازنت من مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسؤولة عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الموازنة، وعليه فإن صانعو السياسة المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء، والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات.

2- الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري

المقصود بالوعي الضريبي أن تمتلك المواطن المكلف ضريبيا الانتماء للوطن الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، ومما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطن يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب.

أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسئول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب.

3- وجود جهاز مصرفي فعال

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل بالبنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكافة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم يساعد في وضع السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي وعليه فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز ومدى كفاءته.

¹. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 45.

². سامي عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص ص 264، 265.

4- وجود سوق مالي ونقدي كفؤ

إن وجود أسواق مالية ونقدية كفئة يساهم في سهولة تسهيل الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد، وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بهذين السوقين.¹

كما تواجه السياسة المالية صعوبات أخرى تتمثل في:²

- تعد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما قد حصل تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

- إجراءات السياسة المالية مرتبطة بنسبة مالية كاملة ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة.

وهذه الصعوبة تمثل قيودا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي، إضافة للاعتبارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة.

- عدم توافر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول.³

¹. مرجع نفسه، ص 266.

². محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 220.

³. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 213.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية تحتل مكانة هامة لأن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي النفقات العامة والضرائب والرسوم والقروض العامة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بقصد تدقيق المصلحة العامة وفقاً لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع وهي كالاتي:

المطلب الأول: النفقات العامة

مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تتطور دائماً النفقات العامة من حيث مفهومها وتقسيماتها المختلفة كما سيوضح في هذا المطلب.

1- تعريف النفقة: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لعرض تحقيق نفع عام، من هذا التعريف نجد أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي النفقة العامة مبلغ من النقود، يقوم بها شخص عام، والغرض من الإنفاق.¹

وأيضاً تتمثل ما يتم إنفاقه نقداً من قبل الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع والخدمات اللازمة لأدائه هذه المهمة وهو أمر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية.²

2- أسباب الزيادة في النفقات العامة: نميز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة، فهناك زيادة ظاهرية ومعناها تضخم في رقم النفقات دون ازدياد في العبء الحقيقي للتدفقات، وهناك زيادة حقيقية ومعناها ازدياد التكاليف فعلاً.

- أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:³

- نقص القوة الشرائية للوحدة النقدية وارتفاع مستوى الأسعار نتيجة إصدار الحكومة كمية كبيرة من العملة الورقية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأثمان العام.

- زيادة عدد السكان وتتطلب هذه زيادة في رقم النفقات العامة فإذا لم تزد تكاليف الوحدة كما كانت عليه من قبل زيادة عدد السكان فإن الزيادة في المصروفات العامة تعتبر إذن ظاهرية.

¹. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، 2011، ص 56.

². فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 89.

³. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 45، 46.

- اتساع مساحة الدولة: كما لو أضيفت إليها إقليم جديد فتزداد أرقام موازنتها بمقدار نفقات وإيرادات الإقليم الجديد دون أن يكون هناك زيادة فعلية في عبء النفقات.

- تغيير طريقة تقييد حسابات الحكومة.

- اتساع نطاق الأعمال الحكومية: تقوم الحكومة في الوقت الحاضر بإدارة بعض المشروعات ذات الإيراد، وفي هذه الحالة نرى زيادة ظاهرة في رقم النفقات العامة.

- أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:¹

- تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها وزيادة الإنفاق على المرافق العامة.

- ازدياد الثروة المطرد وارتفاع مستوى الثقافة، وهذا يزيد في حاجات الفرد الخاصة وتبعاً لذلك تزداد حاجاته العامة أي التي يقع على الحكومة عبء القيام بها.

- الأزمات ومحاولة التخفيف من حدتها.

- التسابق في ميدان التسليح وزيادة تكاليف الحروب الأخيرة مما اضطر غالبية الدول إلى عقد القروض الكبيرة لمقابلة هذه النفقات.

3- تقسيم النفقات العامة:

إن تقسيم النفقات العامة وتنظيم الحسابات الحكومية يسهل الرقابة المالية على هذه الحسابات، ومراجعة تنفيذها ووثائقها، وتقسّم إلى:

أ- تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية:

النفقات العادية إذا كانت لها صفة التكرار السنوي، فالعبرة هي واقعية التكرار، وليس المقصود بتكرار النفقة تكرار مقدارها نفسه، وإنما تكرار النفقة بنوعيتها كنفقات الأمن الداخلي، ونفقات القضاء.

أما النفقات غير العادية، فليس لها صفة التكرار السنوي، وإنما تحدث في أوقات متباعدة أو غير منتظمة مثل نفقات تمويل الحروب.

وتقسم نفقات الدولة إلى عادية وغير عادية منتقد لأمرين: أنه يشترط التكرار السنوي للنفقة العامة وكذلك لم يعد هذا التقسيم يتفق مع المفهوم الحديث للمالية العامة.

¹. مرجع نفسه، ص ص 46، 47.

ب- تقسيم النفقات العامة إلى إدارية ورأسمالية وتحويلية:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المخصصة لتأمين سير الإدارة العامة للدولة، وتزايد هذه النفقات بازدياد نشاطات الدولة وتنوع هذه النفقات على الرواتب والأجور التي تدفع لقاء الخدمات المقدمة للدولة.

- **النفقات الرأسمالية:** هي تلك المؤدية لزيادة رأس المال الثابت، وتتصل بالثروة القومية ورأس المال القومي كنفقات الإنشاءات والتجهيزات.

- **النفقات التحويلية:** وهي النفقات التي تصرفها الدولة دون مقابل، أي دون أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ولا تفعل إلا نقلا للقوة الشرائية من فئة إلى فئة داخل المجتمع، فتساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في إطار السياسة الاجتماعية للدولة، وذلك بأن نقتطع المال بواسطة الضرائب من فئة المدافعين لتحويله لفئة المستفيدين.¹

ج- تقسيم النفقات العامة وفقا لوظائف الدولة:

أساس هذا التقسيم هو أن تقسم النفقات العامة بحسب الوظائف التي تؤديها النفقات المذكورة إذ تتجمع النفقات المتجانسة المؤدية لوظيفة معينة في قطاع من النفقات، فالعبرة في التقسيم الوظيفي هي إذن لنوعية الوظيفة التي يجري الإنفاق عليها، أو نوعية السلع والخدمات المشتراة ويمنح التقسيم الوظيفي الحرية في التوسع في عدد القطاعات أو إنقاصه، فإذا زاد عدد القطاعات الوظيفية زاد التجانس في النفقات، ونقص حجم القطاعات. وبالعكس، فإن إنقاص عدد القطاعات ينقص التجانس في النفقات، ويزيد حجم القطاعات.

د- تقسيم النفقات العامة وفقا لإدارات الدولة (التقسيم الإداري):

يقضي هذا التقسيم أن تنقسم نفقات الدولة تبعا للأجهزة الإدارية التي تصرفها دون اعتبار إلى نشاط هذه الأجهزة، أي دون النظر إلى وظائفها، ويعكس هذا التقسيم في الواقع الخريطة الإدارية للدولة من وزارات وإدارات ومؤسسات، فيخصص لكل وزارة قسم مستقل كما يخصص لكل إدارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل، ويخصص لكل مصلحة فصل مستقل إذا توسع التقسيم ويعاب على التقسيم الإداري عدم تقديمه لمعلومات اقتصادية أو اجتماعية، ولا يساعد على احتساب آثار الإنفاق العام على هذه الأنشطة، إلا إذا أتى مقرونا بالتقسيم الوظيفي.²

¹. برهان الدين جميل، المالية العامة، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1992، ص ص46، 47.

². مرجع نفسه، ص ص50، 52.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

إن اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية أدى إلى اتساع وازدياد حجم النفقات العامة وتنوعها، مما أدى إلى اتساع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية تلك النفقات.

1- تعريف الإيرادات العامة:

إن الإيرادات العامة تعني الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة.¹

2- تقسيم الإيرادات العامة:

أ- **الإيرادات السيادية:** وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدول بالإلزام استناداً على السلطة السيادية للدولة. مثل الضرائب، الغرامات، الرسوم... إلخ

ب- **الإيرادات غير السيادية (الاقتصادية):** وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني، مثل الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي تملكها الدولة والقروض والهبات... إلخ

وقد اجتهدت الدولة للبحث عن مصادر تمويل للموازنة العامة، وهذه المصادر تتجدد وتتوسع وتختلف من دولة لأخرى من حيث العدد أو التسميات ولأغراض النهج الأكاديمي سوف نركز على هذه الأنواع: الإيرادات من أملاك الدولة، الإيرادات من الضرائب، الإيرادات من القروض.²

3- صور الإيراد العام:

تكون صور الإيراد العام إما في شكل تدخل الدولة بسلطتها الإجبارية للحصول على جزء من موارد الأفراد في صورة ضرائب ورسوم، وإما أن تقوم بإصدار نقدي جديد.

أ- **صور الإيراد العام القائم على سلطة الدولة الإلزامية:** تتقدم هذه الصور الضريبية وهي تلك الإيرادات التي تعتمد عليها غالبية دول العالم نامية كانت أو متقدمة، أما باقي صور الإيراد العام فتتمثل في الغرامات التي تفرضها المحاكم والجهات القضائية على بعض الأفراد بقصد عدم معاودة هذا العمل، وتحويل حصيلتها إلى خزانة الدولة.

¹. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 163.

². طارق الحاج، مرجع سابق، ص 38.

- **التعويضات:** الناتجة عن ضرر أصحاب الدولة في استقرارها أوفي أموالها، أو اعتداء من الخارج دون وجه حق كتعويضات الحروب.

- **القروض الإجبارية:** قد تكون في صورة إجبار بعض أفراد المجتمع على الاكتتاب العام في سندات تطرحها الحكومة، بقصد الحصول على تدفقات نقدية تحقق بها أهداف في فترة زمنية معينة، وترد الدولة بعد هذه الفترة قيمة القرض وفوائده إلى الأفراد.

- **إتاوات التحسين:** قد تحقق الدولة بواسطة مشروعاتها العامة استفادة جماعية لمجموعة من الأشخاص ليس بصفتهم ولكن بوضعهم، من خلال قيام بعض المشروعات العامة بإقامة مشروع عام، ينتج عنه استفادة للوضع العقاري المملوك لهذه المجموعة المقيمة، فتجبر الدولة هؤلاء على دفع إتاوة أو مقابل لهذه التحسينات التي طرأت على هذه العقارات دون أي مجهود من صاحب العقار.

ب- **صور الإيراد العام الاختيارية:** بالإضافة إلى مجموعة الإيرادات الإجبارية، يوجد مجموعة أخرى اختيارية، يمكن الحصول عليها عن طريق:

- **الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من الدومين العام، أي مقابل تأجير بعض ممتلكاتها، أو الحصول على أرباح مقابل مشاركتها في رأس مال بعض الشركات.**

- **الإيراد التي تحصل عليه الدولة مقابل تقديم خدمة أو إنتاج سلعة وهنا يجب أن نفرق بين وضعين يتمثل الوضع الأول:** أن الدولة تنتج سلعة أو خدمة ينتج عنها منفعة خاصة كأى قطاع خاص وفي هذه الحالة تحصل الدولة على مقابل يتدخل فيه قوى العرض والطلب أما **الوضع الثاني:** يتضمن اتجاه الدولة نحوى إنتاج سلعة تحقق منفعة تقتضيها منفعة خاصة، ولكن هذه المنفعة الخاصة، كانت من أجل تحقيق منفعة تقتضيها منفعة اجتماعية عامة لذا فإنها تحقق منفعة خاصة في نفس الوقت.¹

المطلب الثالث: الميزانية العامة

من خلال استخدام النفقات والإيرادات يتم معرفة وضعية الميزانية العامة إذا كانت في حالة عجز أو فائض.

¹. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة "المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2012، ص ص 85، 88.

1- تعريف الميزانية العامة:

هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية مقبلة هي السنة وللميزانية أهمية كبرى في الدولة الحديثة وهي تعتبر مرآة صادقة للسياسة المالية والاقتصادية للدولة.¹

2- خصائص الموازنة العامة: تتمثل في ما يلي:

-**الصفة التخمينية أو التقديرية للموازنة:** فالموازنة تعد للمستقبل لسنة مقبلة، وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف، والإيرادات التي ستجنى بالضبط خلال المدة المذكورة، ولكن قد يكون من الممكن تحديد قسم من النفقات بصورة تقريبية كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين وأقساط الدين العام لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم وغيرها لا يمكن أن تحد سلفاً وهذا ما ينطبق أيضاً على الإيرادات.

- **الإذن بالموازنة (إجازة الجباية والإنفاق):** فالموازنة لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وتعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الموازنة العامة التي تميزها عن الموازنات الخاصة.

- **الموازنة محددة المدة (سنوية الموازنة):** توضع الموازنة لمدة من الزمن، وتحدد من قبل غالبية الدول على جعلها سنة واحدة، فيكون التقدير في الموازنة، باعتبار أعمال تحضير الموازنة ودراساتها والتصويت عليها يتطلب مجهوداً كبيراً ووقتاً ليس بالقصير وهذا ما لا يسمح بتكرار الأمر أكثر من مرة واحدة في السنة، لكن لم تعد تتلاءم هذه القاعدة السنوية مع التطورات الاقتصادية والمفاهيم العلمية الجديدة، وأن هناك موازنات توضع لأكثر من سنة، أو لمدة محدودة كالمشاريع الإنشائية الكبرى.

3- أهمية الموازنة العامة:

- **أهميتها السياسية:** تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع، ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطات التنفيذية، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين.²

¹. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 275.

². محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2010، ص 169،

- أهميتها الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والإيرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لدفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وذلك يخرج الاقتصاد من أزمتة ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

- أهميتها الاجتماعية: تتعلق بالعدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاهية الاجتماعية وهذا بمدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحلها وتطور الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات.¹

4- القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكننا أن نستنتج مما تقدم أن الميزانية تخضع بصفة عامة قواعد أساسية أربع هي:

أ- قاعدة سنوية: وتقضي بأن توضع الميزانية لفترة زمنية قدرها سنة وأن تكون موافقة السلطات التشريعية عليها سنوية.

ب- قاعدة الوحدة: وتقضي بأن تدرج كافة الإيرادات والنفقات للدولة في وثيقة واحدة يتسنى معها لمن يريد الإطلاع معرفة وتقدير المركز المالي للدولة.

ج- القاعدة العمومية: وتقضي بأن تدرج في الميزانية كافة إيرادات ونفقات الدولة دون إجراء أية مقاصة بينهما.²

د- قاعدة عدم التخصيص: وتعني هذه القاعدة ألا يخصص نوع معين من أنواع الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، فلا يجوز أن تخصص حصة الضريبة الإضافية على وقود السيارات مثلا لإصلاح وصيانة الطرق أو تخصص حصة الضريبة الإضافية على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم.³

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى أهدافها.

¹. المرجع نفسه، ص ص 171، 172.

². فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 276.

³. حامد عبد المجيد وراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص 49، 50.

المطلب الأول: السياسة المالية ضمن سياسات عديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية

تشمل السياسات الاقتصادية جميع قطاعات وجوانب الاقتصاد الوطني وهي:

أولاً: السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة، وتمثل أيضا الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي والتحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار.¹

- أهداف السياسة النقدية: من أهم أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية هي:

- توفير النقد الذي يتضمن العملة وودائع الطلب لدى البنوك التجارية.

- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام.

- الاستقرار الداخلي والخارجي.

- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع وتسريع إقامة المشروعات الاستثمارية.

- الإسهام في رفع مستويات المعيشة.

ومن أبرز الوسائل التي تستخدم في إطار السياسة النقدية في:

- نسبة الاحتياطي القانوني: حيث يجري تحديد نسبة معينة من الاحتياطات التي ينبغي على

المصارف التجارية الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات المودعين إذ كلما زادت هذه النسبة قلت إمكانيات هذه النسبة قلت إمكانيات هذه المصارف في خلق الودائع.

- سعر القسط: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سعر معين يفرضه عندما تقوم المصارف التجارية

بخصم الأوراق المالية والتجارية لديه، فكلما ارتفع هذا السعر قل توجه المصارف نحو إجراء القسط لدى البنك المركزي.

- عمليات السوق المفتوحة: وتعني دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق والمستندات

والأصول فإذا ارتأى البنك المركزي تخفيض عرض النقد يقوم بشراء السندات والأصول والأوراق المالية.

¹. مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 221.

- نسبة السيولة: وتعتبر ضرورية لمقابلة طلبات المودعين لسحب ودائعهم كما تستخدم كأداة للتأثير في نوع الائتمان عن طريق توجه المصارف التجارية لاقتناء الموجودات التي تدخل ضمن احتساب هذه النسبة ويعبر عنها بمتطلبات الاحتياطي القانوني.¹

ثانيا: السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسة التجارية الإجراءات والقرارات المتعلقة بالتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي، وتسعى هذه السياسة إلى توسيع هيكل الصادرات وضمان الواردات بما يتلاءم مع أهداف النمو، وكذلك العمل على تخفيض معدلات الزيادة في الاقتراض الخارجي، واستخدام القروض الأجنبية في المجالات الإنتاجية أساسا، غير أن إطار الخطة لا يبين الإدارات التي سوف تستخدم لتحقيق الأهداف الموضوعية.²

تبرز السياسات التجارية كأداة يمكن من خلال حسن استخدامها، والتقليل من التقلبات التي تحصل في حصيللة صادرات الدول النامية، ومن آثارها الضارة، في هذا المجال عدة سياسات منها السياسات التي تتصل بالأجل القصير، ومنها التي تتصل بالأجل الطويل وهي:

أ- **في المدى القصير:** يمكن أن تتخذ العديد من السياسات خلال الأجل القصير بهدف محاولة الحد من آثار حدة التقلبات في السوق الدولية للمواد الأولية على دخول البلدان المتخلفة، والتي يطلق عليها سياسات الاستقرار والتنشيط التي تستهدف تحقيق نوع من الاستقرار في الأسعار الدولية أو محاولة عزل التقلبات في الأسعار العالمية عن إحداث آثار هامة في الأسعار المحلية وبالتالي استقرار دخول منتجي المواد الأولية وهذه السياسات تتمثل في:

- **سياسة الاستقرار الوطنية:** سياسة التقييد المحلي للصادرات، سياسة الموازنة المخزنة، سياسة صندوق الموازنة أو أرصدة الموازنة.

- **سياسة الاستقرار الدولية:** سياسات الإنفاقات الطويلة الأمد، سياسة الحصص المقيدة للصادرات، سياسة الموازنة لمخزونية الدولة.

ب- **في المدى الطويل:** يمكن أن تتخذ العديد من السياسات في المدى الطويل لمواجهة التباطؤ في الطلب العالمي على المواد الأولية وانخفاض حصة تجارة المواد الأولية من التجارة الدولية واتجاه معدل التباين الدولي في غير صالح البلدان النامية، وانخفاض حصيللة صادراتها في الأجل الطويل، وأبرز السياسات التي تتم من خلالها التقليل مما سبق هي:

¹. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 266، 268.

². إبراهيم طلعت، مرجع سابق، ص 280.

التوسع في صادرات المواد الأولية، توسيع الصادرات من السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات.¹

– السياسة المالية كسياسة للتنمية الاقتصادية:

ينصرف اصطلاح السياسة المالية إلى نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والرسوم والقروض العامة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بقصد تحقيق المصلحة العامة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها وتتمثل هذه المصلحة العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد القومي.

وبمعنى آخر فإن السياسة المالية تتناول مختلف جوانب النشاط المالي للدولة المعاصرة، في سبيل سعيها لتحقيق الأهداف التالية:

– استقرار الاقتصاد الوطني وتقليل أثر التقلبات التي يواجهها.

– التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بتوزيعها بين أوجه الإشباع المختلفة لكل من الحاجات العامة والحاجات الخاصة، على نحو يحد من تبديد هذه الموارد.

– الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الذي يكفل النمو المتوازن للنشاط الاقتصادي للمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية، على نحو يحقق العدالة ويحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين هذه الفئات.²

ويقصد بالسياسة المالية استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم.³

أ– السياسة المالية عند الكلاسيك:

يبني التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

– سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

¹. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص275، 281.

². يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 05.

³. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطفي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 299.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

- سيادة ظروف التوظيف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق " أي جهاز الثمن " يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والمتكامل للموارد وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظيف الكامل وذلك تماشيا مع فكرة قانون " ساي " للأسواق الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج.¹

وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي، وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائما، وبالتالي لا توجد بطالة في المجتمع وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الدخل عن مستوى التوظيف الكامل يكون مؤقت سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها.²

ب- السياسة المالية عند كينز:

منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي اتجهت أنصار الاقتصاديون إلى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، وتعد في هذا المجال استجابة جون مينارد كينز لهذه الكارثة ووضع العلاجات المناسبة لها من الأفكار المميزة حينذاك، لقد كان العلاج الكينزي يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثماري الخاص وبفعالية مع القدرة وبشكل واسع على الإنفاق وفرض الضرائب، ومن هذا فقد برزت أهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها في التغيير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي.

ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل فيزداد الطلب الكلي مما حث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة العمالة.

¹. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية، 2008، ص ص 218، 219.

². نفس المرجع السابق، ص ص 219، 220.

وفي حالة التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتناس جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار.

دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فإن منظري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار وبالتالي التأثير سلباً في النشاط الاقتصادي.

يرى النقديون من خلال الدراسات التطبيقية أنه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانتعاش الدخل الإجمالي أن تصطب معاً زيادة في معدل نمو العرض نقد مستمر سنوياً ذلك أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص.¹

- السياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية :

تختلف السياسة المالية من نظام لآخر

أ- السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

لقد نادى النظام الرأسمالي منذ نشأته بانسحاب الدولة من الحياة العامة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، لأن هذا الأمر سيؤدي إلى تحديد الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة، ومجمل الثروة تكون مركزة في أيدي الأفراد والجماعات الخاصة وعليه فإن السياسة المالية هنا تكون محايدة بسبب ضعف تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وستكون نفقاتها وإدارتها محدودة أيضاً، وتطور النظام الضريبي كضرورة لزيادة النفقات العامة وتطور آليات جباية الضرائب من القطاع الخاص، لأنها أداة رئيسية لتدخل السلطة في الحياة الاقتصادية، كما أصبحت أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتحقيق حدة التقلبات الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي.²

ب- السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

في المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة للأدوات الإنتاج أساساً لاقتصادها ومن التخطيط القومي الشامل أسلوباً لإدارته، وتقوم المالية الاشتراكية في هذه المجالات بوظيفتين أساسيتين

¹. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار البازوري، عمان، الأردن، 2015، ص: 57، 53.

². إياد عبد الفتاح الستور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 155.

تتصلان بتوزيع الدخل القومي، والرقابة والأشراف على المشروعات الإنتاجية حيث تستمد مالية الدولة أهمها في هذا الصدد نتيجة لسيادة نظام الإنتاج السلعي والنظم النقدية المرتبطة به.

تلعب السياسة المالية بالتبعية دورا كبيرا إذ يصير العامل المتحرك في ميزانية الاقتصاد القومي لتلك المجتمعات هو الاستثمار العام للاستثمار الخاص كما هو الحال في الدول الرأسمالية الاقتصاد القومي لتلك المجتمعات هو الاستثمار الخاص كما هو الحال في الدول الرأسمالية ومن ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذلك إيرادات هذا القطاع في النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع.¹

ج- السياسة المالية في الدول النامية والمتقدمة:

- السياسة المالية في الدول النامية تركز جل اهتماماتها على تمويل الموازنة العامة أكثر من تمويل التنمية الاقتصادية فيها، كما أن أدوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية بسبب الخصائص والظروف الاقتصادية التي تسود هذه الدول المختلفة على مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة.

- أما اقتصاديات الدول المتقدمة، فتتميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ويوجد فيها جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية وبنية أساسية مكتملة، كما أن الادخار فيها أكبر من الاستثمار، لذلك فإن هدف السياسة المالية يتمثل في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل والتخلص من البطالة والتضخم وعموما فهي تبرز أهمية الاستثمار الخاص وتسانده لسد أية فجوة انكماشية أو تضخمية عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.²

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج، وذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني وتعتمد السياسة الاقتصادية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتقاعا باستخدام السياسة الضريبية والاتفاقية.

¹. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 50، 52.

². إياد عبد الفتاح السطور، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

أولاً: حالة الكساد

توضع الفجوة الانكماشية بأنه عند التوظيف الكامل لا يتوفر طلب كلي كاف لاستخدام كل ما أنتج، وبذلك يصبح هناك فائض في العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد القومي.¹

وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم كالاتي:²

1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دور أن عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرتفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2- قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرض العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

3- استخدام مزيج من الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

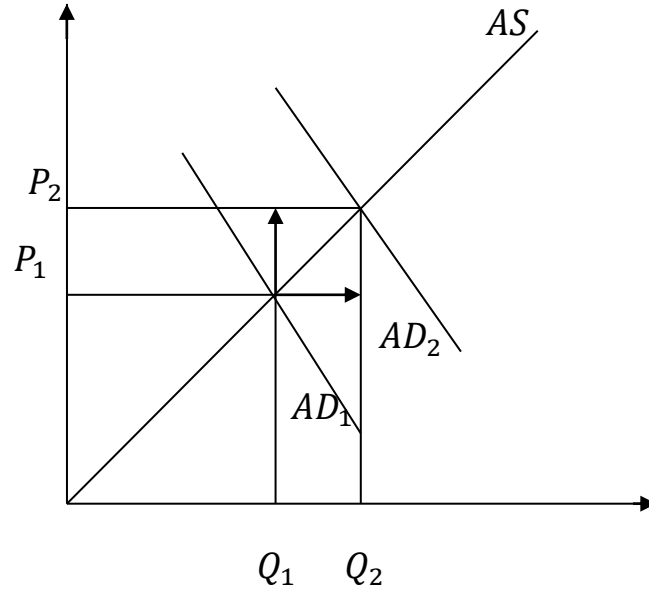
وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية، وهذا ما يوضحه الشكل

. (01)

¹. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 250.

². خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ في الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 327.

شكل رقم (01): آلية عمل السياسة المالية التوسعية



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات الاقتصاد الوطني، دار الفجر للنشر، مصر، 2006، ص 121.

AS : العرض الكلي

AD_1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة مالية توسعية

AD_2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة مالية توسعية

الأسعار : P_2, P_1

الكمية : Q

حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي.

ثانياً: حالة التضخم

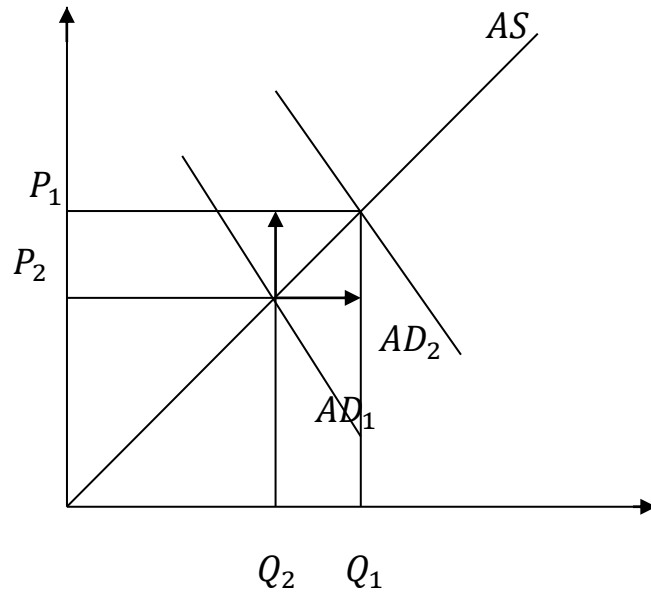
الفجوة التضخمية تعبر عن أن هناك حجم طلب على السلع والخدمات يزيد عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

هنا نستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق من جهة وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى.²

وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.³

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): آلية عمل السياسة المالية الانكماشية



المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 122.

¹. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، "المفاهيم العامة والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 221.

². نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 305، 306.

³. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 329.

يوضح الشكل رقم (2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2 وبالتالي إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أن السياسة المالية تعد من أحد المكونات المهمة للسياسة الاقتصادية، وقد مرت بعدة مراحل حيث كانت في الفكر الكلاسيكي محايدة وتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما في الفكر المعاصر فأصبحت متدخلة في كافة المجالات بسبب التطورات الاقتصادية، وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، ومن أهدافها تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص موارد متاحة وتوزيع دخلها، فالسياسة المالية اعتمدت على مجموعة من الأدوات التي قد تسهل مهمتها في تحقيق التنمية ومن بين هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة فمن خلال مقابلهما يتم تكوين الميزانية العامة للدولة.

ومن أجل زيادة فعالية السياسة المالية تبادر جميع الدول ومن بينها الجزائر بالقيام بإصلاحات اقتصادية تساعد في خلق الاستقرار والتوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث:

السياسة المالية وأثرها على التنمية
الاقتصادية في الجزائر (1999-2015)

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وذلك بالتنسيق بينهما وبين السياسات الأخرى، ويهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث بادرت الدول النامية ومن بينهما الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية على طول الفترة (2001-2014)، تتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج دعم التوظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)، حيث حاولت الجزائر من خلال السياسة المالية تأمين فرص عمل للعاطلين عن العمل من جهة ومن جهة تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تطور السياسة المالية في الجزائر.
- البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر.
- أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية.

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

تميزت هذه الفترة بتحرير الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية ماي 1998م، ومع ذلك استمرت انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

لقد عرفت الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة تزايدا ملحوظا وينسب مختلفة حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1): الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة
1999	950.5
2000	1578.1
2001	1505.5
2002	1603.2
2003	1974.4
2004	2229.7
2005	3082.6
2006	3639.8
2007	3687.8
2008	5111.01
2009	3676.0
2010	4392.9
2011	5790.1
2012	6411.3
2013	5940.9
2014	5783.4
2015	5103.1

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2001-2015)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات العامة قد تتضاعف خلال الفترة (1999-2009) بـ 3.93 مرة حيث بلغت سنة 2009 ما قيمته 3676.0 مليار دج بينما كانت لا تتجاوز 950.5 مليار دج سنة 1999، كما ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل 154.15% بين سنتي 2001 و 2009 وفي سنة 2008 بلغت إيرادات الميزانية ما قيمته 5111.0 مليار دج مقابل 3687.8 مليار دج سنة 2007، أي ارتفعت بنسبة 38.6% بينما بقيت تقريبا شبه راکدة في سنة 2007، نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية، ولقد بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2012 مستوى 6411.3 مليار دج مقابل 5790.1 مليار دج في سنة 2011 أي ارتفاع قدره 10.7% وبالتالي فإنها ارتفعت بمبلغ 621.2 مليار دج مقابل 1397.2 مليار دج في سنة 2011، وعليه وبعد الانخفاض القوي في سنة 2009 (-29.2%) فإن إيرادات الميزانية ارتفعت بمبلغ 2735.3 مليار دج، خلال ثلاثة سنوات (74.4%) عكس سنة 2010 وسنة 2011، أين ساهمت إيرادات المحروقات بأكبر حصة في ارتفاع الإيرادات الكلية فإن مساهمتها لم تكن في سنة 2012 إلا بواقع 32.9% (مقابل 82% في سنة 2011 و 68.7% في سنة 2010)، وكانت مساهمة الإيرادات العامة خارج المحروقات بواقع 67.1% (مقابل 18% في سنة 2011) وخلال سنة 2013 بلغت إيرادات الميزانية ما يقارب 5940.9 مليار دج مقابل 6411.3 مليار دج في سنة 2012 أي بانخفاض قدره 470.4 مليار دج (-63%) مقابل ارتفاع قدره 621.2 مليار دج في سنة 2012 (9.5%) لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية بـ 5% التي انتقلت من 2155.0 مليار دج في سنة 2012 إلى 2262.7 مليار دج في سنة 2013 كاف لتعويض الانخفاض بـ 93% الذي شهدته الإيرادات الضريبية للمحروقات في سنة 2013 إذ بلغت هذه الأخيرة حوالي 3678.1 مليار دج مقابل 4054.4 مليار دج في سنة 2012.

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015، 5103.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دج (-11.1%)، نتج هذا الانخفاض المتغير في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات، وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات مما تسبب في عجز تجاري بلغ 13.71 مليار دولار وأظهر حاجة البلاد إلى ترشيد الإنفاق وتنويع اقتصاد ما المعتمد على الطاقة وهبطت إيرادات الجزائر من الطاقة إلى 35.72 مليار دولار وزاد تراجع إيرادات الطاقة من المشكلات الاقتصادية الهيكلية بالجزائر.

حيث تشكل صادرات النفط والغاز 60% من الميزانية الحكومية و 97% من إجمالي الصادرات مما تقدم يمكن القول أن الإيرادات العامة في الجزائر متزايدة غير أن هذه الزيادة ليست مستقرة وتختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

لقد عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة (1999-2015) والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(2): تطور النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة تطور النفقات (%)
1999	774.7	187.0	961.7	/
2000	965.3	290.2	1255.5	/
2001	836.2	415.5	1251	0.35
2002	1050	509.6	1559.1	24.66
2003	1097.3	613.7	1711	9.70
2004	1251.1	640.7	1891.8	10.56
2005	1245.1	806.9	2052	8.46
2006	1437.9	1015.1	2453	19.54
2007	1673.9	1434.6	3108.5	26.72
2008	2227.3	1948.6	4175.7	34.33
2009	2300	1946.3	4246.3	1.69
2010	2659	1807.9	4466.9	5.18
2011	3879.2	1974.4	5853.6	31.04
2012	478.6	2275.5	7058.1	20.57
2013	4204.3	1887.8	6092.1	-13.68
2014	/	/	6995.7	/
2015	4972.3	2684	7656.3	/

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2003،2008،2013،2015)

يتضح من خلال الجدول أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1245.1 مليار دج سنة 2005، وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة بين 5% و25%، لتصل إلى 2659 مليار دج في سنة 2010 وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 بعد ما كانت لا تتعدى 135 مليار دج سنة 2000 حيث بلغت نفقات الميزانية الكلية لسنة 2010 مستوى 4466.9 مليار دج مقابل 4246.3 مليار دج لسنة 2009، أي بزيادة تساوي 6.3% بعد شبه الاستقرار في سنة 2009. وقد ازدادت بين 2005 و2010 بنسبة 119.9% منتقلة من 2052 مليار دج إلى 4466.9 مليار دج على مدار نفس الفترة، وهذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 58.5% وعن الارتفاع في نفقات التجهيز بنسبة 41.5% في 2015، بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج في سنة 2014 أي بارتفاع قدره 9.4% بعد الارتفاع الأقوى للمسجل في سنة 2014 بنسبة (16.1%) مقابل انخفاض ب14.6% في سنة 2013 تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81% في هذا الارتفاع.

أدرجت نفقات التسيير والتجهيز في قانون المالية لسنة 2015 بملغ 4972.3 مليار دج و3885.8 مليار دج على التوالي، استهلكت نفقات التسيير بواقع 92.9% وبواقع 78.2% بالنسبة لنفقات التجهيز بعد أن انخفضت في 2013 بنسبة 13.6%-، وارتفعت النفقات الجارية من جديد في سنة 2014 (+8.8%) واصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (122.7+ مليار دج) كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية (68.2 مليار دج) بما في ذلك الخدمات الإدارية.

كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي المنتهج من سنة 2011، باستثناء سنة 2013، ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع النفقات الجارية بالفعل، وبعدها انخفضت في سنة 2013، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد سنة 2014 (32.2-) واستمرت في ارتفاعها سنة 2015 بوتيرة 21.5% تليه 3039.3 مليار دج، ممثلة 18.3% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 14.5% في سنة 2014 و11.4% في سنة 2013.

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

شهدت الجزائر خلال الفترة 1999-2015 تطورات اقتصادية ملحوظة مما جعل جميع سياساتها تتغير وهذا ما أدى تغيير رصيدها الميزانية بين الفائض والعجز، حيث عرفت تسع سنوات من 2000 إلى 2009 تحسن في الوضعية المالية، ولكن بعد صدمة 2009 إلى غاية صدمة 2014 وتغيير الوضع نحو العجز.

ولتوضيح ذلك سوق يتم التعرض في هذا المبحث إلى تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1999-2015).

الجدول رقم(3): رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1999-2015)

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية
1999	950.5	961.7	-11.2
2000	1578.1	1255.1	323
2001	1505.5	1251	254.5
2002	1603.2	1559.1	44.1
2003	1974.4	1711	263.4
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.6	2052	1030.6
2006	3639.8	2453	1186.8
2007	3687.8	3108.5	579.3
2008	5111.0	4175.7	935.3
2009	3676.0	4246.3	-570.3
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6411.3	7058.1	-646.8
2013	5940.9	6092.1	-151.2
2014	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	7656.3	-2553.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدولين رقم (1) و(2)

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

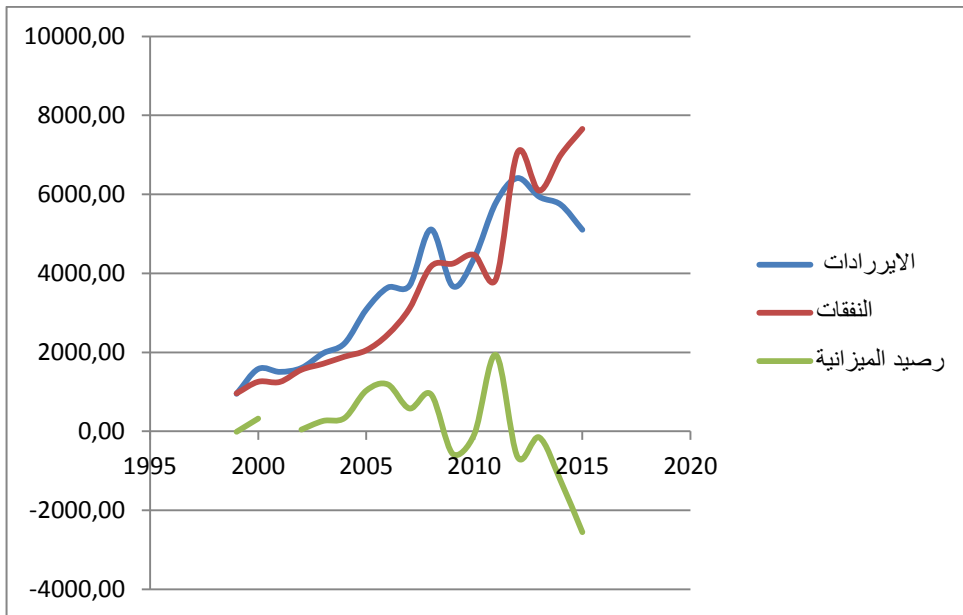
يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر شهد فائضا ملحوظا خلال فترة الدراسة باستثناء حالات العجز التي حققتها خلال السنوات (1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). وهذا العجز يرجع بشكل أساسي إلى عدة أسباب:

زيادة النفقات العامة للدولة خاصة نفقات التسيير بوتيرة عالية ومنتزيدة، في حين أن الفائض الذي حققته الميزانية العامة ابتداء من سنة 2000 سمح للخزينة العمومية من تسديد ديون القطاع المالي الكبيرة بالإضافة إلى تسديد ما قيمته 0.8 مليار دولار كديون خارجية مدفوعة مقدما لتحقيق صافي دين قدر بـ 56.4 مليار دج.

انخفاض الإيرادات التي تبقى عرضة للمتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

وتجدر الإشارة أنه في سنة 2008 عرفت أسعار البترول انخفاضا مما أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز، أما العجز الذي عاد ليغطي الميزانية من جديد بل وازداد من سنة إلى أخرى خلال سنة 2009 فهذا يعود إلى نمو قائم على التحويلات الجارية حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي نفقات التسيير 48.19%.

شكل رقم (3): رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (3)

في سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553.2 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 1257.2 مليار دينار، أي ما يعادل 7.3% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2014، وبينما تم تمويل عجز السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر، فإن تمويل العجز الميزانية لسنة 2014 وللسنة 2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من قائم هذا الصندوق.

ليكن القول أن العجز والفائض الذي عرفته مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

المبحث الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر

بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة، تمثلت في عنصر الإنفاق العام حيث امتدت هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل، الأولى من سنة 2001 إلى غاية 2004، ثم تلتها المرحلة الثانية من سنة 2005 إلى غاية 2009، والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولى في شكل دعم للنمو الاقتصادي، أما المرحلة الثالثة فهي لتوطيد النمو الاقتصادي وامتدت هذه المرحلة من سنة 2010 إلى غاية 2014.

حيث سيتم التطرق إلى هذه البرامج التنموية وآثارها على مختلف الجوانب الاقتصادية من خلال المطالب التالية:

- برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

- البرامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).

- برامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد لاحظت السلطات العمومية خلال سنة 2001 أن الجزائر تتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف، لا يسمح بالتكفل بالاختلالات الاجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001-2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها: محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جوهري.¹

قدرت القيمة الإجمالية للإعتمادات المالية خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الإعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي.²

¹ عياش بواحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر للفترة ما بين 2001-2004، مذكرة ماجستير، منشورة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 29.

² مسعود زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسم: بتقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع ت، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013، ص 13.

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(4): التوزيع القطاعي لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (مبالغ مئوية)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، ص 87.

يوضح الجدول أعلاه ما يلي:

أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص إجمالي المبالغ المخصص للبرامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ: 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة.

كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة والخاصة)، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة «مباشرة أو غير مباشرة»، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، ويساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجوهري بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المنعزلة كما

سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبالغ المخصص للبرامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2001 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات يقدر ب: 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسيا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترفيه القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001/2002/2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76%، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حيث أن في سنة 2004 لم تخص إلا ب: 20.5 مليار دج، أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على أن الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.¹

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).²

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيفت له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وزيادة على الموارد

¹. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الجزائر (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص ص 46، 47.

². صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001، 2014، سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص 6.

المتبعين مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدر بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمتها يصبح 8705 مليار دج

الجدول رقم(5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

الوحدة: مليار دج

النسب (%)	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.0	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الإتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: كريم بوندج، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،"دراسة حالة الجزائر" (2001-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009-2010، ص 203.

من خلال الجدول يتبين أن محور تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج بـ 45.5% وهو تكمله لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40.5% وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337.2 مليار دج، وزعت على خمس قطاعات تمثلت في قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع ترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والمحور الرابع تمثل في تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203.9 مليار دج والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، أما المحور الأخيرة فقد خصص لتطوير تكنولوجيا الاتصال بنحو 50 مليار دج.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

جدول رقم (6): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

النسبة %	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
45.42	9903 3700 1898 619 1800 1886	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان - السكن - التربية والتعليم العالي، التكوين المهني - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات
38.52	8400 5900 2000 500	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية
16.05	3500 1000 2000 500	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة والتنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: نبيل بوفليح، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2005، ص 47.

يبين الجدول (6) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصصة له 8400 مليار دينار جزائري، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.¹

المبحث الثالث: أثر السياسات المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية

عرفت الجزائر خلا الفترة (1999-2015) ارتفاعا ملحوظا في جانب الإدارات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايين الدولارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية، البطالة، النمو الاقتصادي، التضخم، وسوف يتم التعرف على أثر السياسة المالية على كل متغير على حدا.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، أضاف نوعا من الراحة المادية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث التطور ونمو الناتج الداخلي نظرا لكونه مؤشرا صريحا عن حقيقة النشاط الاقتصادي، فضلا على اعتباره من العامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم الإيرادات العامة والجبائية خاصة، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج وتطور معدلات النمو الاقتصادي، حيث يوضح الجدول الموالي حصيلة إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

¹. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مرجع سابق، ص 47.

جدول رقم(7): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1999-2015)

الوحدة: مليار دينار

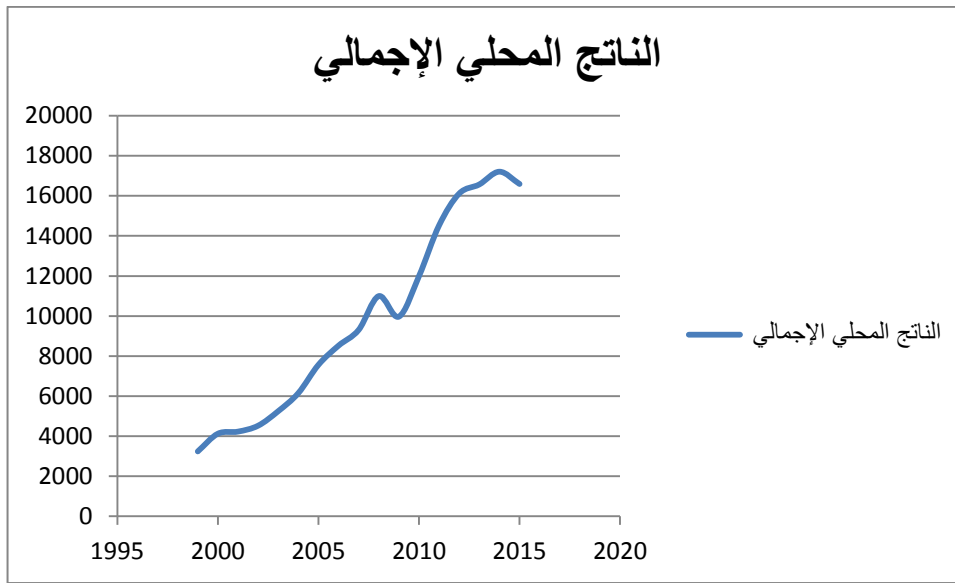
البيان	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1999	3238.2	3.2
2000	4123.2	2.4
2001	4227.1	2.7
2002	4522.8	4.7
2003	5247.5	6.9
2004	6150.4	5.1
2005	7563.6	5.2
2006	8520.6	2
2007	9306.2	3
2008	10993.8	2.4
2009	9968	2.4
2010	11991.6	3.4
2011	14526.6	2.4
2012	16115.4	3.3
2013	16569.3	2.8
2014	17205.1	3.8
2015	16591.9	3.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2000-2015)

من خلال معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2013) بينما بقي مستمرا سنتي (2014-2015)، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له سنة 2006، وسجل 6.9% كأعلى مستوى سنة 2003، حيث يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا سنة 2000 بنسبة 2.4% مقارنة بسنة 1999 التي سجلت فيها نسبة 3.2% وذلك رغم تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ليرتفع خلال الفترة (2001-2004)، أي في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج، والتي سمحت بتفعيل الطلب الداخلي عن طريق تسجيل مشاريع إنمائية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم واصل ارتفاعه بوتيرة متسارعة ليصل النمو إلى أدنى مستوياته سنة 2006 بنسبة 2%، وفي سنة 2008 سجل

إجمالي الناتج الداخلي ارتفاعا كبيرا مقارنة مع سنة 2007، إذ قدر بـ 10993.8 مليار دج، إلا أن هذا التسارع في نمو إجمالي الناتج الداخلي قد عرف تدهورا طفيفا منه 2009 إذ بلغ 9968.0 مليار دج، وذلك راجع إلى ارتفاع الصادرات بعد التقلص القوي الذي شهدته خلال سنة 2009 كما اتضح وجود تحسن في ميزان المدفوعات خلال نفس السنة وذلك إسنادا لعودة الفائض المعتبر في الحساب الجاري من جهة، وانخفاض العجز الميزاني بشكل جد ملحوظ إلى 132.2 مليار دج، إن الإنعاش المسجل خلال سنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي أدى إلى بلوغ هذا الأخير ما قيمته 14526.6 مليار دج في سنة 2011 أي بارتفاع قدره 2.4% مسبقا مقارنة بالسنة الماضية.

شكل رقم(4): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1999-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (7)

ولقد واصل هذا الانتعاش في النشاط الاقتصادي والذي كان مدفوعا بزيادة قيمة إجمالي الناتج الداخلي إلى أن وصل سنة 2013 ما يقارب 16569.3 مليار دج وذلك راجع إلى تسجيل ارتفاع في إجمالي الناتج الداخلي للفرد مقارنة لما عليه خلال سنة 2012.

تعزز النشاط الاقتصادي في سنة 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل النمو إجمالي الناتج الداخلي 3.8% نفس وتيرة السنة الماضية وذلك بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات السوقية والبناء والزراعة، حيث قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16591.9 مليار دج.

جدول رقم(8): تطور الهيكل الناتج خلال الفترة (1999-2015)

الوحدة: مليار دج

القطاعات						السنوات
خدمات الإدارة العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	بناء وأشغال عمومية	الصناعة	الزراعة	المحروقات	
413.0	770.3	307.7	270.4	359.7	890.9	1999
424.5	832.3	335.0	294.5	346.2	1616.3	2000
472.3	957.0	358.9	313.7	411.5	1443.9	2001
499.5	1024.2	409.9	336.6	417.2	1477.0	2002
553.8	1130.0	445.2	350.5	515.3	1868.9	2003
609.2	1302.2	508.0	390.5	580.5	2319.8	2004
631.9	1518.7	564.4	420.1	581.6	3352.9	2005
677.9	1708.4	674.3	444.4	641.3	3882.2	2006
782.4	1910.7	825.1	463.7	704.2	4089.3	2007
1034.3	2189.3	967.8	483.0	722.8	5000.1	2008
1197.2	2349.1	1094.8	570.7	931.3	3109.1	2009
1587.1	2586.3	1257.4	617.4	1015.3	4180.4	2010
2386.6	2862.6	1333.3	663.8	1183.2	5242.1	2011
2654.4	3205.6	1491.2	728.6	1421.7	5536.4	2012
2524.5	3827.4	1620.2	765.5	1627.8	4968.0	2013
2715.4	4191.0	1494.0	857.0	1771.5	4657.8	2014
4283.7	4549.9	1908.2	900.9	1936.4	3134.3	2015

Source: Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie les rapports de 2002-2013-2015

تعمل مختلف الدول على رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق مختلف سياساتها الاقتصادية من جهة وعلى الرفح من رفاهية الأفراد وتحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى، حيث عملت الجزائر على تطوير وتنويع هيكل الناتج من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي من ناحية وبالاقتصاد الوطني الإجمالي من ناحية أخرى.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

يتضح أن الجزائر شهدت تطور إيجابي لجميع قطاعات الأنشطة خلال الفترة (1999-2015) باستثناء قطاع المحروقات الذي كان تطوره بطيء وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة في الثماني السنوات الأخيرة (2008-2015).

- يتميز هيكل إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 59.9% إذ تعود الأداءات الجيدة للخدمات المسوقة إلى ارتفاع الواردات بصفة معتبرة 13.9% والتطور القوي للإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث بلغ سنة 2013 مبلغ 1627.8 مليار دج وهذا بعد حالة الركود التي شهدها هذا الأخير سنة 2008، حيث حققت أسوأ أداء لها منذ ثمانية سنوات الأخيرة، فزادت هذه النتيجة السلبية لقطاع الفلاحة بشكل أكبر من تفاقم تبعية الجزائر الغذائية بالرغم من ارتفاع أسعار منتجاتها خلال تلك الفترة.

أما سنة 2015 سمح الموسم الزراعي بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في سنة 2013 تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4% لتبلغ 1936.4 مليار دج.

إن قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة قد حققا أداءات متواضعة بزيادة في قيمتها المضافة بنسبة 3% و 22% على التوالي، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% (تراوحت بين 2007 و 4.7% في 2009).

وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات الذي يسجل انخفاضا في قيمته المضافة وكذا الأداء السلبي للفلاحة، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتم بفضل ديناميكية قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة.

لقد حققت ثلاث قطاعات نمو ايجابي وأقوى من النتائج التي حققتها في سنة 2007 في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الركود.

يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بارتفاع مساهمة القطاعين (خدمات الإدارات والبناء والأشغال العمومية) انخفاض مساهمة كل القطاعات الأخرى بحدة متفاوتة.

لقد تباطأ النمو الاقتصادي في هيكل الناتج الداخلي، وذلك بعد الإنعاش الطفيف المسجل خلال سنة 2012 إلا أن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والبناء، ولم يتمكن من تعويض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات وانخفاض الاستثمارات العمومية.

لقد تواصل التراجع في نمو قطاع المحروقات وهو ما يمكن اعتباره تدهورا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة، كما تراجعت القيمة المضافة في سنة 2013 بنسبة 5.5%، وهو أكبر انخفاض بعدما انخفضت في سنة 2012 بقيمة مضافة قدرها 5299.6 مليار دج، فلم تقدر المحروقات سوى 29.9% من تدفق الثروة وتساهم سلبيا في النمو بواقع 69.2%.

أما الإنتاج الفلاحي فقد سجل نتائج معتبرة سنة 2013 بين كل القطاعات فقد حققت أعلى نمو في الحجم بمعدل 8.8% مقابل 7.2% في السنة الفارطة، ويساهم بواقع 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي و12.7% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.

أما القطاع الصناعي فقد عرف تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011 تقريبا بارتفاع قدره 4.1% في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة)، ويبقى نمو الصناعة خارج المحروقات أضعف نمو بالنسبة لباقي القطاعات ويساهم في نمو الناتج الداخلي سوى بواقع 6.7% وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة، ويواصل نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة.

للمرة الأولى منذ عشر سنوات إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من -0.6% إلى 0.4% في سنة 2015 بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار في تراجع ب 32.7% بالنسبة للسنة السابقة وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عكس النمو المتواضع في الحجم، أما بالنسبة للقطاع الفلاحي تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم بنسبة 6.4% لتبلغ 1936.4 مليار دينار وتمثل 15.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي بمساهمة 17.5% من إجمالي الناتج الداخلي.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية تمثل القيمة المضافة للقطاع المقدرة بـ 1908.2 مليار دينار 11.5% من إجمالي الناتج الداخلي، يساهم هذا القطاع بنسبة 13.5% و 13.9% من النمو الإجمالي والنمو خارج المحروقات على التوالي مقابل 17.5% و 16.7% في 2014 بينما قطاع الصناعة يساهم بـ 5.4% في تدفق الثروة وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات، وبالنسبة للخدمات المسوقة وغير المسوقة تعد أهم قطاع في الاقتصاد وتولد النصف من إجمالي النمو 50.1%.

ومما سبق نلاحظ أن الخلل الكبير الواضح الذي يعانيه الاقتصاد الجزائري رغم توفر السيولة الكافية والبرامج الاقتصادية، هذا راجع إلى عدم إتباع سياسة واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الإنتاجية.

المطلب الثاني: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال (1999 - 2015)

تعد ظاهرة البطالة في الجزائر الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية الفرد، ويبرز الجدول التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (9): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2015)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	29,3	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,6

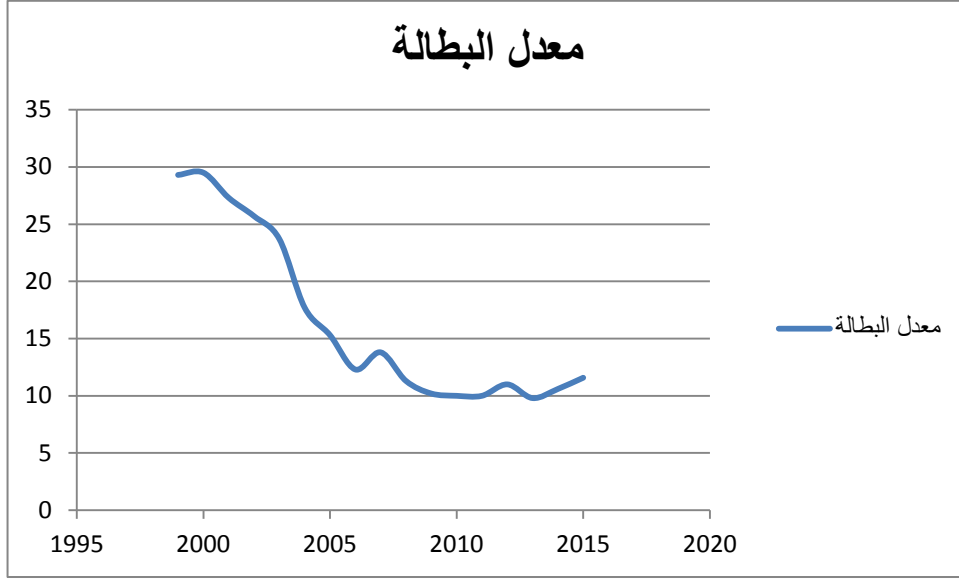
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الجدول أنه مع حلول سنة 2000م عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل حيث انخفضت نسبة البطالة من 29% سنة 2000م إلى 15,3% سنة 2005م ثم انخفضت سنة 2011م لتصل إلى 10% ويرجع هذا الانخفاض الكبير في معدلات البطالة إلى:

- برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003م الذي وفر 445000 فرصة عمل
- برنامج الإنعاش الذي خصص له 7 مليار دولار وفر 200000 فرصة عمل سنويا كما خصصت الجزائر سنة 2004م حوالي 21 مليار دج للقضاء على البطالة، بالإضافة إلى رفع الاستثمارات 10 مليون دج وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تجدر الإشارة إلى تطوير نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حيث تمكن من خلق ما يعادل 2,5 مليون منصب خلال الفترة (2001-2005).

في سنة 2005م ثم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي نتج عنه العديد من المشاريع والتي أدت بدورها إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (9)

كانت نتائج الإجراءات المتخذة أقل بكثير للتخفيف على ضغوط سوق العمل في الجزائر، فرغم المبالغ الطائلة التي أنفقت عليها إلا أنها تعتبر إجراءات مؤقتة لفترات محددة، لا يمكنها معالجة مشكلة البطالة، حيث تم تطبيق إستراتيجية جديدة لاستحداث مناصب شغل بهدف تخفيض البطالة إلى أقل من 9% بحلول 2013 كما هو موضح في الشكل أعلاه، ومن أجل تحقيق ذلك وضعت مخطط عمل لتتبعه التشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة 2010-2014 بدعم الاستثمار المنتج والمواد لفرص العمل وتنمية المورد البشري عن طريق التكوين، ومراقبة سوق العمل وتيسيره الجيد.

المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1999-2015)

إن معدلات التضخم في الجزائر ازدادت بوتيرة متصاعدة في الفترة (2009-2015) مقارنة بفترة (2000-2008) حيث تراوحت ما بين 2,9% إلى 8,9%، وهذا يعتبر مدى عال نسبيا والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015).

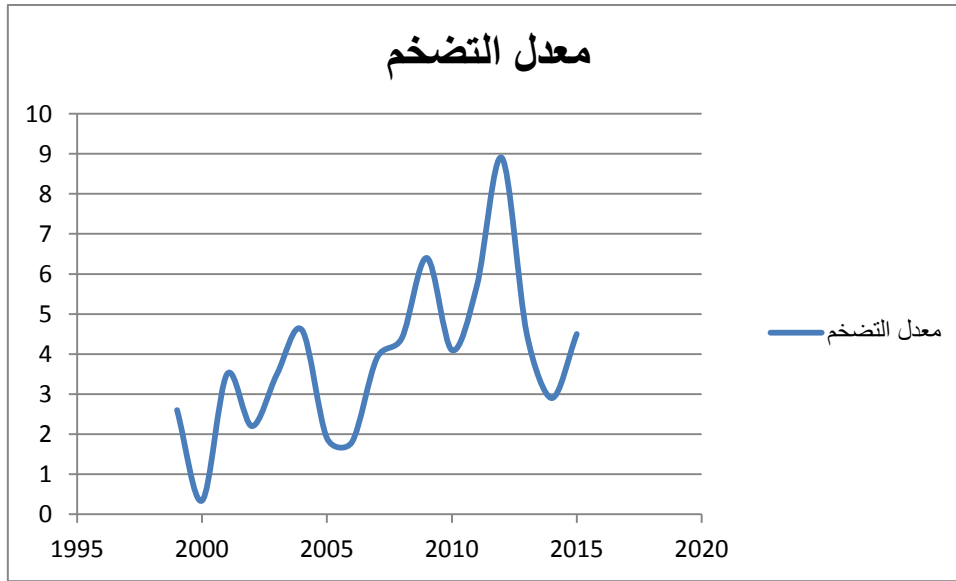
الجدول رقم (10): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	2,6	0,34	3,5	2,2	3,5	4,6	1,9	1,8	3,9	4,4	6,4	4,1	5,7	8,9	4,5	2,9	4,5

المصدر: عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20/21 أكتوبر 2009

من خلال معطيات الجدول السابق يمكننا استخلاص ما يلي: عرفت معدلات التضخم عام 2000 انخفاضا قدر بنسبة 0,34% وهو أدنى معدل تضخم حققته الجزائر منذ الاستقلال بعدما كان 2,6% سنة 1999، لكن لم تبقى النسبة على حالها ارتفعت إلى 3,5% سنة 2001 وذلك راجع إلى إجراءات برنامج التعديل الهيكلي، وقد تميز معدل التضخم بالتذبذب خلال الفترة (2002-2007) بين الارتفاع والانخفاض تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر في عمليات استرجاع السيولة لامتناس فوائض السيولة الأمر الذي قلل من معدلات التضخم.

شكل رقم (6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (10)

ففي سنة 2007 قام بنك الجزائر برفع معدلات الفائدة ليصل إلى 2,5% الأمر الذي أدى إلى التخفيض من وتيرة التضخم حيث وصل إلى 3,9% خلال هذه السنة، حتى ضربت الأزمة المالية سنة 2008 مساهمة في رفع معدل التضخم بالإضافة إلى باقي المتغيرات فبلغ نسبة 4,4% و 6,4% سنة 2008 و 2009 على التوالي، ونتيجة أيضا لتذبذب أسعار المواد الغذائية المستوردة وتراجع ريع البترول في السوق.

ليتواصل بعد ذلك ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2015 بنسبة 4,1، 5,7، 8,9، 4,5، 2,9، 4,5 على التوالي.

خلاصة الفصل

إن الجزائر بما تحتويه من ثروات باطنية إلا أنها تعاني من إختلالات هيكلية تؤثر على استقرارها الاقتصادي نتيجة التبعية المطلقة للجباية، وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد ميزانيتها على البترول بنسبة كبيرة، حيث عملت الجزائر منذ بداية 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع احتياطاتها إلى محاولة إصلاح الوضعية الاقتصادية التي كانت سائدة نتيجة المرحلة الصعبة التي مرت بها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة من خلال تطبيق برامج الإنفاق العام متمثلة في ثلاثة برامج وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 حيث تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية.

ولكن تطبيق البرامج لم يحقق كل الأهداف التي سطرت وذلك لأسباب عديدة منها هشاشة القطاع الصناعي، وعدم الاستغلال الأمثل للأموال المسخرة نتيجة لعدم القيام بالدراسات الوافية للاستفادة القصوى منها وأيضا ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، ولكن هذه البرامج كان لها أثر ايجابي على انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

الخاتمة العامة

بعد استعراض موضوع البحث تبين أن موضوع التنمية الاقتصادية شهد اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية، وقد حاول عدد من المحللين أن يطبق النظريات الأساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم. غير أن بروز بعض الإضافات الجديدة والهامة في مجال الإسهام في تحقيق تفهم أفضل لعمليات إنماء الاقتصاد والمعوقات التي تواجهه، ولقد سارت هذه الإضافات في اتجاهين ركز أولهما على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو. ونظرا لأن الهدف الأساسي من عملية التنمية وأركانها الأساسية هو النهوض بمستوى معيشة أفراد المجتمع ورفاهيته الاقتصادية، وبالتالي لا بد وأن ينعكس ذلك في صورة تحسن في نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع.

وتستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بغرض إحداث آثار مرغوب فيها أو تجنب آثار غير مرغوب فيها، ففي فترات الكساد تتبع الدولة سياسة مالية توسعية بفرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، وفي فترات التضخم تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية بغرض تخفيض مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض كل من الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو تخفيض كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت إصلاحات هيكلية وتطبيق قرارات إستراتيجية من الحكومة الجزائرية تمثلت في تنفيذ برامج خماسية للإنعاش الاقتصادي (2001-2004، 2005-2009، 2010-2014) تزامنا مع استقرار الوضع الأمني، فركزت على دعم البنية التحتية والهيكل القاعدية وتحسين ظروف المناخ الاستثماري والاقتصادي، استطاعت من خلالها أن تحقق نتائج ايجابية نوعا ما من مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).

غير أن الوضعية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش زيادة على انتشار الفقر والمخاطر التي تهدد عالم الشغل، وتفاقم أزمة السكن كلها عوامل تتطلب بدورها حلولا وإصلاحا جذريا مع ضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة لتتضمن هذه السياسة المحاور الخاصة بالتنمية والأولويات التي تسمح بالاحتفاظ بالنسيج الصناعي الحالي ومواصلة عملية تكييف البرامج والإجراءات المتخذة من أجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة ومتوازنة

ومن خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل نسبي على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة، ما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلت معدلات نمو مقبولة نوعا ما بالرغم من الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي.

اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى التي مضمونها أن أدوات السياسة المالية ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل نسبي فهي صحيحة فقد ساهمت في التخفيض من معدلات البطالة في العشرية الأخيرة نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي المنتهجة.
- فيما يخص الفرضية الثانية أن برامج الإصلاح الاقتصادي لا تساهم في علاج تلك المشكلة بقدر ما تحقق أغراض تلك المنظمات صحيحة فهي تساهم بالتخفيف أو التقليل من المشكلات التي تواجه الاقتصاد ولكن من ناحية أخرى لاستغلال تلك الدول والتحكم فيها بطريقة غير مباشرة.
- فيما يخص الفرضية الثالثة أن من أسباب نجاح التنمية الاقتصادية ترشيد واتساع النفقات فهي خاطئة لأن تفاقم وارتفاع حجم النفقات يعتبر سبب رئيسي لعجز الموازنة.


نتائج الدراسة :

- من خلال دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي :
- ساهمت عمليات الإصلاح التي شاهدها القطاع المصرفي الجزائري في تحسن أداء البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، حتى وإن كانت نتائج هذا الأداء غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية بشكل سليم.
 - الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الخارجي يتميز بتوزيع سلعي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط لتمرکزها حول مورد واحد وهي الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي للواردات والتي في مجملها ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.
 - لا تستطيع السياسة المالية أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي الربط والتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى لتحقيق هذه الأهداف.
 - تعتمد الجزائر على الإيرادات الجبائية بنسبة أكبر من 97% حيث أن أي تقلب سلبي في أسعار البترول يؤدي إلى خلل في الاقتصاد الجزائري ولحد الآن لم تتعلم الجزائر من ماضيها.

- إن الوفرة المالية التي تملكها الجزائر ما هي إلا مكسب هش وبالتالي لابد من الانتقال من الاستهلاك إلى الإنتاج.

التوصيات:

- القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، ووضع إستراتيجية لتتبع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية.
- ضرورة الارتقاء بأداء الجهاز الإنتاجي والمناخ الاستثماري الجزائري في ظل انتعاش الإيرادات النفطية وحجم احتياطي الصرف الأجنبي إلى المستوى الذي يجعله مصدر للتأثير على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي والخروج من حلقة الاقتصاد الريعي.
- تبني إستراتيجية صناعية قوامها دعم وتشجيع القطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والإدارية لزيادة العمل الاستثماري وتعزيز الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
- الاقتناع أن الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية تتطلب فاتورة ثقيلة في البداية للاستفادة من نتائجها الايجابية لاحقا.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. الاقداحي هشام محمود، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
2. إيد جمان مايكل، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ الرياض، 1998.
3. البطريق يونس أحمد، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
4. البنا محمد، أسواق النقد والمال، الأسس النظرية والعملية، زهراء الشرق، عمان، 1996.
5. تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
6. جميل برهان الدين، المالية العامة، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1992.
7. الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. حسين مجيد علي، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
9. حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
10. حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
11. خلف فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
13. الخيكاني نزار كاظم، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015.

14. داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
15. الدماغ زياد جلال، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
16. دودين أحمد يوسف، التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
17. ذياب عواد فتحي أحمد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
18. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
19. الستور إياد عبد الفتاح، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
20. السريتي السيد محمد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية، 2008.
21. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
22. طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2010.
23. طلعت إبراهيم، استراتيجيات التخطيط الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، 2009.
24. الطوابي محمد حلمي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.
25. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
26. عبد اللطيف رشاد أحمد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
27. عبد الهادي سامي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
28. العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، 2011.

29. عتيم عثمان محمد، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها - دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
30. عجم هيثم، التمويل الدولي، زهران للنشر، عمان، 2006.
31. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق - النظريات - السياسات - التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
32. عجمية محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية - قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
33. عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية - مفهوما، نظرياتها، سياساتها. الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
34. عريقات حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1997.
35. العساف أحمد عارف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
36. علام أحمد عبد السميع، المالية العامة "المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2012.
37. علام أحمد عبد السميع، المالية العامة، "المفاهيم العامة والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
38. العيسى نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
39. العيسى نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
40. فليح حسن، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

41. فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
42. محمد حسين وآخرون، **المالية العامة من منظور إسلامي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
43. محي الدين عمرو، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت.
44. محي الدين عمرو، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت.
45. مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية.
46. مندور عصام عمر، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011.
47. ناصف إيمان عطية، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.
48. ناصف إيمان عطية، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق - النظريات، الاستراتيجيات، التمويل** .الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
49. نعمة الله أحمد رمضان وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
50. وراز حامد عبد المجيد، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1988.
51. الوزني خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ في الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
52. الوليد بشار يزيد، **التخطيط والتطور الاقتصادي - دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**. دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ب- الرسائل والأطروحات

1. كريم بوندنج، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، "دراسة حالة الجزائر" (2001-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009-2010.
2. نبيل بوفليح، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2005.

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية

1. Christian sancit Etienne : macro finance et marches financiers économisa. Paris. 1998.
2. d- Laurence et autre ; introduction to Financial, management – Mc gratuiciel. Hill book compagnie. new York. 1997.
3. -Philip-A-Klein, the management, of market-oriented économies : a comparative perspective, Wordsworth the publishing company, california.

ثالثا: المجالات والمؤتمرات والملتقيات باللغة العربية

1. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014، 2001، سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.
2. عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20/21 أكتوبر 2009.
3. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الجزائر (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.

4. عياش بواحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر للفترة ما بين 2001-2004، مذكرة ماجستير، منشورة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011.
5. مسعود زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسم: بتقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع ت، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013.

رابعاً: التقارير

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2000.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2001.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2002.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2003.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2004.
7. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2005.
8. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2006.
9. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2007.
10. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2008.
11. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2009.
12. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2010.
13. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2011.
14. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2012.
15. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013.
16. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015.

المخلص

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الوطني، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيفية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما مع طبيعة الفكر السائد.

Abstract

Fiscal policy occupies an important place among other policies because it can play a greater role in achieving the multiple goals of the national economy, thanks to its many instruments, which are one of the most important instruments of economic policy for economic development and the elimination of the problems impeding national stability, in addition to the distributional and specialized effects of financial policy instruments, Astkrarih effects are the role of government spending and taxes in influencing aggregate demand, and then on macro economic variables and the place occupied by fiscal policy today in thought The conversation did not occur one boom, its role was pale in antiquity in the classical thought of it was required to be completely neutral with the nature of the dominant thought.